تجديد البحث التربوي في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة

د. محمد درويش درويش
أستاذ مساعد بقسم أصول التربية
كلية التربية – جامعة السويس

ملخص

يتبلور المرتكز الرئيس لاقتصاد المعرفة في كون المعرفة سبيل الحركة المجتمعية التنموية، وأن البحث العلمي أساس هذا الاقتصاد، وعليه يصبح البحث التربوي رافدًا مهمًا لتحقيق متطلبات اقتصاد المعرفة وأهدافه.

ويعاني البحث التربوي في مصر من أزمة، تستوجب إحداث تجديد شمولي في طبيعته، وموضوعاته، وأهدافه، ومن يخضعون له، ومن يقومون به، وكيفه، وكمه، ونوعه، واتجاهه، وما يحيط به من ظروف وملابسات، وما يكون فيه من وسائل وإمكانات، وما يخضع له من تسلسل وتتابع، وما يستخدمه من مدخلات، وما ينتج عنه من مخرجات، وما يتسرب منه من خسائر، وما يحققه من مكاسب، وما يسير فيه من طرق سليمة أو غير سليمة.

وقد استخدم البحث المنهج الوصفي. وسار الطرح قائمًا على الوقوف على إرهاصات فكرة اقتصاد المعرفة ومفهومه ومتطلباته.، وبيان علاقة البحث التربوي بتحقيق هذه المتطلبات، وتشخيص واقع البحث التربوي في مصر، واقتراح بعض آليات تجديده في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة.

الكلمات المفتاحية: ١- تجديد البحث التربوي ٢- اقتصاد المعرفة

Renewing Educational Research in light of the Requirements of the Knowledge Economy

Abstract

The main focus of the knowledge economy lies in the fact that knowledge is the basis of the societal development movement. Scientific research is the corner stone of this economy. Therefore, educational research becomes one of the important sources for achieving the requirements of the knowledge economy and its objectives.

However, the educational research in Egypt suffers from a crisis that necessitates a comprehensive renewal in its main components.

Thus, the research aims to provide a number of mechanisms for renewing educational research in Egypt in light of the requirements of the knowledge economy.

The study applied the descriptive method. The research shall be made through tracing the emergence of the knowledge economy, its concept and requirements. Moreover, it tackles the relation of educational research with the requirements of the knowledge economy & diagnosis the reality of educational research to propose some mechanisms to renew Egyptian educational research in light of the requirements of the knowledge economy.
Key Words:
1- Renewing Educational Research
2- Knowledge Economy

مقدمة

تعيش المجتمعات المعاصرة، على اختلاف توجهاتها وأيديولوجياتها ووضعياتها، وسط عصر يتميز بتدفق المعرفة وكثافتها وتسارعها، والذي يكمن وراءها جملة من العوامل والمتغيرات والتحديات المعاصرة، والتي يأتي في مقدمتها ذلك التقدم غير المسبوق في وسائل التكنولوجيا وأساليبها وتوظيفها في نطاق البحث عن المعرفة وإنتاجها.

ونظرًا لوجود علاقة ديناميكية بين أنظمة المجتمع ومجالاته المختلفة؛ فإن أي تطور أي تغيير يحدث في نظام أو مجال بعينه ينعكس بطبيعة الحال على الأنظمة والمجالات الأخرى، ومنها مجال البحث العلمي بصورة عامة، ومجال البحث التربوي بصفة خاصة.

ومن الملاحظ أن البحث التربوي يؤدي دورًا واضحًا في إحداث النهوض المجتمعي والتنمية الشاملة؛ وذلك باعتباره ركيزة أساسية، وسبيل رئيس نحو الارتقاء بالمعرفة التربوية النظرية، والاستفادة منه في معالجة قضايا الواقع التربوي والتعليمي الراهنة، فضلاً عما يُحدثه من توسيع آفاق التفكير، وإعمال عقول الباحثين وقدراتهم فيما يعن لهم من قضايا ومشكلات بحثية، ترتقي في مجملها برأس المال البشري، وهو الباحث، فضلاً عن مجالات البحث ذاتها.

وقد ظهر مع نهاية العقد الأخير من القرن العشرين وبداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مجموعة من المصطلحات الوافدة على مجال الاقتصاد، والتي تدور في فلك المعرفة وتأثيراتها وتداعياتها وانعكاساتها على رأس المال البشري

وتنميته، ومن أبرز هذه المصطلحات: الفائض المعرفي، والقيمة المضافة للمعرفة، ومجتمع المعرفة، والمجتمع المعرفي، ومجتمع المعلومات، واقتصاد المعرفة.

وقد دفع التحول من اقتصاد يعتمد على الصناعات والموارد التقليدية إلى اقتصاد يقوم على المعرفة، إلى تسمية العصر الحالي بعصر الاقتصاد المعرفي.

واقتصاد المعرفة هو اقتصاد قائم على المعرفة؛ إذ إن هناك علاقة متبادلة بين الاقتصاد والمعرفة، فالاقتصاد يعتمد بصورة رئيسة على المعرفة، والمعرفة تتطلب دعمًا وظهيرًا اقتصاديًا؛ لإحداث نقلة نوعية وكيفية في النهوض المجتمعي، وكلما زادت كثافة المعرفة داخل نطاق العملية الإنتاجية، أحدث ذلك نموًا اقتصاديًا ملموسًا.

ونظرًا لأهمية مبحث اقتصاد المعرفة، فقد احتل حيزًا واضحًا في كتابات المفكرين على تنوع اهتماماتهم ومجالاتهم.

ف بروس "Bruce" يؤكد في دراسته المعنونة بـ **(نحو رؤية شاملة للعمل والحياة والتعلم في ضوء اقتصاد المعرفة)** أهمية وضرورة إكساب الباحث جملة من المهارات التفكيرية العليا التي تمكنه من فهم المعلومات وتحليلها والاستنباط منها، وإعادة ترتيبها وتطويرها لتكون معرفة قابلة للمنافسة والتسويق، ومن ناحية أخرى، فلا بُدَّ من إحداث وعي مجتمعي بأهمية التحول إلى الاقتصاد المعرفي، ووعي صانعي القرار بوضع السياسات والتشريعات اللازمة، وتبني عملية التحول، حتى يصبح المجتمع مجتمعًا للمعرفة قولاً وفعلاً[١].

ويتناول "إبراهيم بدران وعلي حبيش" في دراستهما المعنونة بـ **(نحو قيام حضارة إسلامية أساسها الإيمان والعلم)** اقتصاد المعرفة باعتباره مرتكزًا رئيسًا نحو قيام هذه الحضارة المنشودة، ومن ناحية أخرى يؤكدان أن المعرفة تُعدُّ محركًا يدفع الاقتصاد القومي نحو مسارات الرخاء المستقبلية، ومن هنا يبرز، في نظرهما، هدف الاقتصاد المعرفي؛ والذي يتمثل في الارتقاء بجودة الحياة للإنسان، وفي سبيل تحقيق ذلك، فلا بُدَّ من الحصول على المعرفة وتطويعها واستنباط جديدها محليًا، فضلاً عن الاستثمار في رأس المال البشري؛ لزيادة القدرة على استيعاب المعرفة واستخدامها[٢].

ويجعل "صالح الخلايلة" في دراسته المعنونة بـ **(أنموذج مقترح للإصلاح الإداري للنظام التربوي الأردني في ظل توجيه التّعليم نحو اقتصاد المعرفة)** توجه التعليم نحو اقتصاد المعرفة مدخلاً رئيسًا من مداخل الإصلاح الإداري للنظام التربوي، فالاقتصاد المعرفي، في رؤيته، يعمل على تعظيم إمكانات الإنسان وعقله وإبداعه، ويمكنه من الاستفادة من كم وحجم المعلومات المتاحة، والذي يوفره التطور المعرفي في الاتصالات والتكنولوجيا المعاصرة، وفضلاً عن ذلك فهو ينادي بضرورة تجديد البحث التربوي في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة[٣].

وبما أن المرتكز الرئيس لاقتصاد المعرفة يكمن في التعامل مع المعرفة كمكونٍ رئيسٍ في إحداث حركة التنمية المجتمعية، فإن البحث العلمي التربوي – في الواقع – هو أساس هذا الاقتصاد، وعليه يصبح معينًا مهمًا لتطبيق اقتصاد المعرفة، وتحقيق أهدافه.

ويعاني البحث التربوي في مصر من أزمة، تتمثل أهم أبعادها في: التناقض بين نتائج البحث التربوي على الجانب النظري، والفجوة بين نتائجه وتطبيق هذه النتائج في الواقع المجتمعي والتعليمي.

ولكي يخرج البحث التربوي من هذه الأزمة، ويكسب ثقة المستفيدين من نتائجه، ويقدم الحلول للمشاكل القائمة في التربية والتعليم، لا بُدَّ وأن يهتم المختصون به بدراسة أسباب هذه الأزمة والعمل على الخروج منها، وتحقيق مستقبل أفضلٍ لاستخدام نتائجه في تطوير العملية التعليمية[٤].

إن تفعيل دور البحث التربوي لن يتأتى إلا بتجديد منظومة البحث التربوي، فالتجديد يمثل وحدة أساسية لكلِّ نظامٍ معرفيٍ ومنظومةٍ فكريّة.

وهذا ما أكدته دراسة **"ما هو اقتصاد المعرفة ؟"**، حيث أشارت إلى أن الاقتصاد المعرفي يعتمد على العامل الإنساني المسيطر والمستخدم، ويشكل فيه توليد المعرفة واستثمارها الدور الرئيس في تكوين الثروة، وهذا يعني أن المهمات الجديدة ستكون

مهمات البحث والتجديد والابتكار، مما يستلزم الإعداد العلمي للباحثين الذين تحتاج إليهم التنمية في العصر الحالي[٥].

ومن ثم يستلزم الوضع الراهن ضرورة اقتراح مجموعة من الآليات التي تضمن الارتقاء بتلك المنظومة، حتي يؤتي البحث التربوي الثمار المرجوة منه، في معالجة القضايا المجتمعية الملحة على نحو مباشر، ووضع الحلول المناسبة لها، وكذلك مواجهة التحديات الناجمة عن المتغيرات العالمية والمحلية المعاصرة، والتي على رأسها اقتصاد المعرفة ومتطلباته؛ تحقيقًا لآمال المجتمع وتطلعاته، وهذا هو محور اهتمام البحث الحالي.

مشكلة البحث وأسئلته

أصبح البحث التربوي من الضرورات التي تحتمها التحولات والتغيرات، التي لم يستأثر بها مجال بعينه، بل طالت المجالات كافة: فكرية، واقتصادية، وسياسية، واجتماعية، وثقافية، وتعليمية، ولقد انعكس ذلك على نمط الحياة في المجتمع في جوانبه المختلفة؛ حيث التنامي المضطرد للمعارف والتدفق غير المسبوق للمعلومات، والفجوة المتفاقمة بين من يملك أدوات البحث ويجني النتائج، وبين من لا يملكها.

وفي ضوء ذلك، لم تعد عمليات التخمين والعشوائية والاستنتاجات أساسًا للحصول على النتائج والحقائق المرجوة، بل أصبح الأسلوب العلمي في التفكير مرتكزًا للحصول على النتائج المطلوبة، وأصول التفاعل مع الظواهر العلمية والتربوية، ومعرفة طرق علاجها والسيطرة عليها.

وأثبتت شواهد التطور المجتمعي خلال النصف الثاني من القرن العشرين، أن الدول التي وضعت البحث التربوي ضمن أولوياتها عند إعداد الاستراتيجيات والخطط الإنمائية، وخصصت الموازنات المالية المناسبة لمراكز أبحاثها، هي الدول التي استطاعت أن تحقق تقدمًا تنمويًا واضحًا، وتسهم بفعالية في توليد المعرفة، فضلاً عن تحقيق تقدمٍ في الجوانب التنموية المختلفة.

أما في الدول العربية فعلى الرغم من مرور أكثر من ستة عقود على تأسيس الجامعات ومراكز الأبحاث العلمية التربوية، فإن البحث التربوي والتعاون البحثي لم

يصل إلى المستوى المطلوب، ولم يسهم في تحقيق التقدم المنشود؛ إذ يعاني - في الجامعات ومراكز البحث العربية - من ضعف واضح إذا ما قورن بحاله في الدول المتقدمة[٦].

وبالتالي، فإن السؤال الذي يفرض نفسه في هذا المسار، هو: كيف يمكن للبحث التربوي في مصر أن يحقق متطلبات اقتصاد المعرفة، والإصلاح المنشود، متمثلاً لروح العصر ومنطلقاً بالإنسان ومجتمعه نحو آفاق إنسانية حضارية حرة ومعطاءة؟

ومن هذا المنطلق، فإذا كانت الشواهد تؤكد أن المجتمعات نتيجة التحولات المعرفية، واعتماد الاقتصاد بشكل رئيسٍ على ما تملكه الدول من معارف، أفرز العديد من القضايا والمشكلات على المستويات كافة، وأنه لا يمكن معالجة تلك القضايا أو المشكلات ووضع حلول لها دفعة واحدة، وفي الوقت نفسه، فإن ذلك يقتضي ضرورة العمل على تجديد البحث التربوي، واستشراف الدور المتوقع له إزاء معالجتها، ثم تحديد المتطلبات التي يمكن في حال توافرها تفعيل دور البحث التربوي في معالجة هذه القضايا المجتمعية، وهذا ما يهدف إليه البحث الحالي.

وعليه، تتلخص مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

١- ما إرهاصات فكرة اقتصاد المعرفة ومفهومه ومتطلباته؟
٢- ما علاقة البحث التربوي بتحقيق متطلبات اقتصاد المعرفة؟
٣- ما واقع البحث التربوي في مصر؟
٤- ما آليات تجديد البحث التربوي في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة؟

أهداف البحث

يمكن تحديد الهدف العام الذي يسعى البحث إلى تحقيقه في: تجديد البحث التربوي في مصر في ضوء متطلبات اقتصادات المعرفة، وذلك من خلال:

١- الوقوف على إرهاصات فكرة اقتصاد المعرفة ومفهومه ومتطلباته.
٢- بيان علاقة البحث التربوي بتحقيق متطلبات اقتصاد المعرفة.
٣- تشخيص واقع البحث التربوي في مصر.

٤- اقتراح بعض آليات تجديد البحث التربوي ي ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة.

أهمية البحث

يكتسب البحث الحالي أهميته من الدور الذي يؤديه البحث التربوي باعتباره أحد روافد الحصول على المعرفة، فمن خلاله يتحرك الباحثون استقرائيًا من ملاحظاتهم إلي الفروض، ثم استدلاليًا من الفروض إلي التضمينات المنطقية للفروض، فهو بمثابة العنصر الديناميكي الحاسم في تحقيق متطلبات اقتصاد المعرفة.

وتأتي أهمية هذا البحث من الناحيتين النظرية والتطبيقية:

فمن الناحية النظرية: تتضح أهميته من خلال: محاولة وضع إطار مفاهيمي متعلق باقتصاد المعرفة من حيث: إرهاصات الفكرة والمفهوم والمتطلبات، مع بيان علاقة البحث التربوي بتحقيق متطلبات اقتصاد المعرفة، بالإضافة إلى تشخيص واقع البحث التربوي في مصر، تمهيدًا إلى اقتراح بعض آليات تجديده في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة.

ومن الناحية التطبيقية: تتمثل فيما يسفر عنه من نتائج يمكن أن تفيد المسئولين عن صنع القرار، والباحثين التربويين، وكليات التربية، والمعنيين بالبحث التربوي ، وذلك على النحو التالي:

- يشكل منطلقاً للباحثين في تعرف متطلبات اقتصاد المعرفة، ودور البحث التربوي في تلبيتها.
- يساعد المعنيين بالبحث التربوي في تعرف واقعه، ومشكلاته، والعوامل المسببة لها، ومن ثم وضع الحلول التي يمكن من خلالها تلافيها.
- يقترح على صانعي القرار والقائمين على البحث التربوي بعض آليات تجديده في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة.

منهجية البحث

تفرض طبيعة البحث وأهدافه في بنائه وتفصيلاته وتحليلاته استخدام المنهج الوصفي؛ لمناسبته لموضوع البحث ومتغيراته في خطواته المختلفة.

ومن ثم، يسير البحث وفقًا للخطوات الآتية:

الخطوة الأولى: تقديم إطار نظري حول: إرهاصات فكرة اقتصاد المعرفة ومفهومه ومتطلباته، وجاء ذلك ضمن المحور الأول.

الخطوة الثانية: الرجوع إلى الأدبيات المتعلقة بعلاقة البحث التربوي بتحقيق متطلبات اقتصاد المعرفة، وتمثل ذلك في المحور الثاني.

الخطوة الثالثة: تشخيص واقع البحث التربوي في مصر؛ للوقوف على نقاط قوته ونقاط ضعفه؛ إذ إنها الخطوة الرئيسة لعملية تجديد البحث التربوي، وهو ما عالجه المحور الثالث.

الخطوة الرابعة: اقتراح بعض آليات تجديد البحث التربوي في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة في ضوء الخطوات البحثية الثلاث السابقة، وجاء ذلك ضمن محوره الرابع.

المحور الأول – إرهاصات فكرة اقتصاد المعرفة ومفهومه ومتطلباته

تتطلب المعالجة المنهجية لموضوع اقتصاد المعرفة محاولة سبر أغواره؛ لبيان بعض قضاياه الرئيسة، والتي تدور حول إرهاصات فكرة اقتصاد المعرفة، ومفهومه، ومتطلباته.

١- إرهاصات فكرة اقتصاد المعرفة

يُعدُّ اقتصاد المعرفة فرعًا جديدًا من فروع العلوم الاقتصادية، والذي يقوم على فهم أكثر عمقًا لدور المعرفة، ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع، حيث أصبحت المعرفة محركًا للإنتاج والنمو الاقتصادي، ومبدأ التركيز على المعلومات والتكنولوجيا أحد العوامل الأساسية في الاقتصاد، مما يؤدي إلى زيادة

الإنتاجية وفرص العمل المتاحة، ويؤثر هذا التحول الاجتماعي الاقتصادي السياسي التقني الثقافي على الأفراد والاقتصاد، ويوفر مجموعة من الفرص والتحديات[٧].

إن مفهوم اقتصاد المعرفة جزءٌ لا يتجزأ من تقاليد واسعة من النظريات الاقتصادية والاجتماعية، فهو متجذرٌ في النظريات التي تتراوح بين نظرية المعلومات، ونظريات ما بعد التصنيع، وكذلك في أفكار دراكر Drucker [٨]، والذي صاغ مصطلح "اقتصاد المعرفة" في كتابه "عصر الانقطاع" "The Age of Discontinuity" عام ١٩٦٩م.

واعتمد دراكر في رؤيته على تطبيقِ مجموعةٍ من الدراسات على قطاع الاقتصاد الزراعيّ، وقطاع الاقتصاد العُماليّ، وساعدته هذه الدراسات على صياغةِ الأفكار الأولى حول اقتصاد المعرفة، ودورها في المساعدة على دعم الإنتاج في مُختلفِ القطاعات الاقتصادية[٩].

وفي مطلعِ عام ٢٠٠٠م أصبح لاقتصاد المعرفة دورٌ مهمٌ في دعم القرارات الاقتصادية، وخاصة في المؤسسات الصناعية، والتي بدأت تعتمد على وجود قسم لأجهزة الحاسوب لتقديم خدمات مساندة للموظفين في نوعية المنتجات، وإعداد الحسابات المالية والمحاسبية بطريقة ميسرة، وتقييم طبيعة المخزون، وتحديد نسبة الأرباح والخسائر المترتبة على الأعمال، ومع مرور الوقت تم تصميم مجموعة من البرامج المتخصّصة في تقديم الدعم لاقتصاد المعرفة؛ مما أدى إلى تطور هذا القطاع الاقتصادي بشكل ملحوظ.

٢- مفهوم اقتصاد المعرفة

يشير توماس و بيك Thomas & Beck إلى أن هناك تسميات متعددة أُطلقت على اقتصاد المعرفة، والتي غالبًا ما تُستخدم بطريقة متبادلة، ومن أبرزها: اقتصاد الإنترنت، والاقتصاد الرقمي، والاقتصاد السبراني، والاقتصاد الافتراضي، والاقتصاد الإلكتروني، والاقتصاد الشبكي، واقتصاد الخبرة... وغيرها[١٠]. وفيما يلي استعراض لبعض مفاهيم اقتصاد المعرفة:

فقد عرفه البنك الدولي بكونه يقوم على اكتساب المعرفة وتوليدها وفتح آفاق نشرها واستثمارها على نحو فعال؛ بغية تحقيق المتطلبات المتسارعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية(١١).

ويعرفه باركن Barkin بأنه دراسة تقوم على فهم عملية التراكم المعرفي، وتحفيز الأفراد لتشجيعهم على اكتشاف سُبُل تعلم المعرفة، والحصول على المعرفة التي يتمتع بها غيرهم(١٢).

ويعرفه خبراء الأمم المتحدة على أنه اقتصاد يتم فيه إنشاء المعرفة وتوزيعها واستخدامها؛ لضمان النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية الدولية للدولة(١٣).

إلا أن التعريف الأكثر شيوعًا هو التعريف الذي وضعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والذي يصف اقتصاد المعرفة بالاقتصاد الذي يعتمد مباشرة على إنتاج المعارف والمعلومات وتوزيعها واستخدامها(١٤).

فاقتصاد المعرفة يتميز بقدرته على تشجيع المؤسسات على التجديد والابتكار، وفي كونه يعتمد على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها، كما يحدث نوعًا من التبادل الإلكتروني، ويسهم في تحقيق مخرجات ونواتج تعليمية مرغوبة وأساسية، ويوفر للمجتمعات خيارات أوسع للتنمية والتقدم(١٥).

ويتضح من العرض الموجز السابق لبعض تعريفات اقتصاد المعرفة، أنه اقتصاد ينبني على أساس راسخ من إنتاج المعرفة ومشاركتها وتوظيفها وابتكارها؛ لتحسين نوعية الحياة والارتقاء بمجالاتها كافة، من خلال توليد أفكار جديدة باستخدام التقنية وتكنولوجيا المعلومات التي تستخدم في المؤسسات والمراكز البحثية، لغرض بناء مجتمع المعرفة.

٣- متطلبات اقتصاد المعرفة

يتميز اقتصاد المعرفة، على حد رؤية ديفيد David، بكونه يتمتع بقدرٍ من المرونة تتيح له حُسن التعامل مع المتغيرات والتحديات المعاصرة المتسارعة، وقابليته

وقدرته الديناميكية على التوافق والاندماج مع غيره من الأنساق المعرفية الأخرى، وإمكانية إنتاج أفكار جديدة[١٦].

وحدد البنك الدولي أعمدة أربعة رئيسة لأي مجتمع يسعى لكي يكون قادرًا على المشاركة الكاملة في اقتصاد المعرفة، وهي:

- **التعليم والتدريب**؛ فالشخص المتعلم صاحب المهارة قادرٌ على توليد المعرفة ومشاركتها واستخدامها.
- **البنية المعلوماتية**؛ فتوافر البنية المعلوماتية يمثل بُعدًا ومتطلبًا رئيسًا لتسهيل الاتصال الفعال، ونشر المعلومات ومعالجتها.
- **نظم الحوافز الاقتصادية والمؤسساتية**؛ حيث تمكن البيئة الاقتصادية من التدفق الحر للمعرفة، وتوسيع آفاق الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، فضلاً عن تشجيع ريادة الأعمال في اقتصاد المعرفة.
- **أنظمة الابتكار**؛ فتوافر شبكة من المراكز البحثية يُعدُّ ضرورة للاستفادة من المخزون المعرفي المتنامي العالمي واستيعابه، فضلاً عن تكييفه مع الاحتياجات والمتغيرات المختلفة، وتوليد معارف جديدة[١٧].

وفي ضوء ذلك، يمكن إيجاز متطلبات اقتصاد المعرفة فيما يلي:

أ- الاعتماد على المعرفة العلمية

تركز اقتصاديات الابتكار دائمًا على التعلم مثلما تتوجه السياسات العامة للعلوم والتقنية والابتكار إلى إيجاد وتطوير ونشر المعرفة، ومن ثم فإن هذه السياسات تنال اهتمامًا متزايدًا نتيجة أن الصناعات القائمة على أساس معرفة مكثفة هي لُب التنمية، بل إن ذلك يتطلب أن يتحول المجتمع بسرعة إلى مجتمع معرفة.

ومن ثم فإن تحول الاقتصاد من اقتصاد قائم على ضخامة الإنتاج لسلع تقليدية في إنتاج سلع مستحدثة، وفتح أسواق جديدة، وإيجاد حاجات من عدم، والتحكم في رغبات المستهلكين عن طريق دراسة مستفيضة لطبيعة المستهلكين ونمط الاستهلاك، كما أن الحياة المعاصرة لم تعد بسيطة رتيبة بعد أن غزتها التقنيات

المتطورة، والتي أدت إلى تغيرات سريعة وتقلبات تقتضي إدراكًا دقيقًا لما ستتحول إليه الأمورعلى المدى القريب إلى جانب التخطيط البعيد المدى... وغير ذلك أبرز دور المعرفة وضرورتها لمواكبة التقلبات الحاضرة، والتحديات المجهولة مستقبلاً[١٨].

ب - بيئة حاضنة مبدعة وتكنولوجية

يعيش العالم منذ عقود في مجتمع المعلوماتية الذي تؤدي فيه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدور الأكبر في عملية الإنتاج الحديث، والذي يتسم بأنه إنتاج كثيف المعرفة، ومع تضاعف المعرفة الإنسانية تحول الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد يعتمد على المعرفة العلمية، وفي هذا الاقتصاد المعرفي تحقق المعرفة الجزء الأكبر من القيمة المضافة، وسبيل هذه المعرفة هو وجود بيئة وسياق مجتمعي محفز للإبداع والتكنولوجيا[١٩].

جـ- وجود مؤسسات تقوم بالبحوث والتطوير

يزدهر الاقتصاد المعرفي في مناخ يشجع على الابتكار، وفي كنف مؤسسات تقوم بالبحوث والتطوير والاستفادة منها، وما يتبعه من سهولة الحيازة والحصول على التقنيات الحديثة، والحصول على المعلومات والمعرفة من مصادرها[٢٠]؛ حيث تُعدُّ المعرفة وسُبُل توليدها وإدارتها أثمن ما يمكن أن تمتلكه المؤسسات في مناخ تنافسي، ولذا فإنها تضع استراتيجيات تنموية قائمة على البحث والتطوير حتى يكون لها وضعيتها داخل خارطة الاقتصاد المعرفي [٢١].

وصفوة القول، فاقتصاد المعرفة أصبح واقعًا على المجتمع المصري الأخذ به والسير في سياقه، بخطى متسارعة؛ حتى يتأتى له اللحاق بركب المجتمعات المتقدمة، ولعل أحد مسارات تحقيق ذلك، يكمن في البحث التربوي، الذي يستطيع أن يسهم في توفير بيئة تعليمية وبحثية يكون لها دورٌ فعالٌ في توليد معرفة خالصة ونشرها واستثمارها، بما يتماشى مع توجهات ومتطلبات اقتصاد المعرفة.

المحور الثاني – علاقة البحث التربوي بتحقيق متطلبات اقتصادات المعرفة

يجب التمييز بين مفهومي "المعلومات" و"المعرفة"، فمعظم الباحثين لديهم شعور بديهي بأن المعرفة أوسع وأعمق من البيانات أو المعلومات، لكن الواقع يشير إلى أن المعلومات هي تدفق للأفكار، بينما يتم إنشاء المعرفة من خلال تدفق المعلومات، والتي ترتكز على معتقدات والتزامات حاملها(٢٢).

ويعتبر إنتاج المعرفة، الذي تحققه بعض المجتمعات بعد عمليات نقل واستقدام المعرفة ثم توطينها، سمة مميزة لها في صناعة الحضارة الإنسانية، ومن ثم في تحديد مكانتها السياسية والاقتصادية بالذات، وتحديد الأدوار التي تؤديها في محيطها الإقليمي أو على المستوى العالمي. وهذا ما تؤكده الشواهد المختلفة من أن إحداث التقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يفيد بقوة في تحقيق ما يصبو إليه أي مجتمع من إقامة مجتمع المعرفة، وفي تحديد مستوى قدرته على المشاركة بفعالية في الواقع المعاش، والذي تمثل التنافسية أحد ملامحه الرئيسة.

وتتأثر قدرة المجتمع على إنتاج المعرفة ونشرها بما يتوافر لأبنائه من معارف ومعلومات، وبمدى إتاحتها لهم على نحو بسيط، وبما يحقق حراكها في المجتمع دون قيود تخضع لاعتبارات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية معينة. يضاف إلى ذلك، مدى قدرة أفراد المجتمع على توظيف هذه المعلومات والمعارف في شتى المجالات بما يفيد في ترقيتها. وهذا يؤكد الارتباط الطردي الوثيق بين عملية إنتاج المعرفة ونشرها، وحال المعرفة في المجتمع ولدى أفراده بعامة(٢٣).

إن الاقتصاد الذي يستند الى أساس معرفي هو اقتصاد يستفيد من مصادر متعددة لتوليد المعرفة وإنتاجها، ومن هذه المصارد الرئيسة البحث العلمي عامة والتربوي خاصة؛ فالتراكم المعرفي مقومٌ رئيسٌ لبناء البحث العلمي؛ حيث يمكن القول إن هناك اعتمادًا متبادلاً بين موضوع تراكم المعرفة والتطور والبحث العلمي، وما يتم التوصل اليه من نتائج وتطبيقات.

ومن هنا فإن التطوير المعرفي يستند إلى البحث العلمي الذي يقود إلى امتلاك التكنولوجيا، والتي تُعدُّ عاملاً مؤثرًا في تحقيق حالة الاستثمار الأمثل للموارد الاقتصادية من أجل الوصول إلى حالة التطور الاقتصادي.

ولقد أعطت هذه العلاقة (التراكم المعرفي – البحث العلمي) ثمارها؛ فقد دلت تجارب مجموعة من دول العالم النامي كـ" تايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وماليزيا وهونغ كونغ"، لا سيما في جنوب شرق آسيا باعتبارها دول مطبقة للمعرفة على حقيقة هذه العلاقة، حيث استفادت هذه الدول من اكتساب المعرفة، ثم تطبيقها، لتصل إلى مرحلة التنافس مع دول متقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية[٢٤].

ويسهم البحث التربوي، بوصفه أحد فروع البحث العلمي، في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة من خلال أهدافه الرامية إلى تطوير التعليم وإصلاحه، والنهوض بواقع الممارسات التربوية. كما يجب الاعتراف بأهمية "المعرفة الضمنية" "The Intrinsic Subjectivity of the Concept of Knowledge" التي تكمن في خبرة الأفراد، والتي لها تأثيرٌ واضحٌ على الممارسات التربوية الفعلية، وتتكون تلك المعرفة نتيجة تطبيق نتائج البحث التربوي في الميدان التعليمي؛ مما يسهم في تطوير النظم التعليمية ورفع الكفاءة المعرفية والمهنية، وتقديم مفهوم أوسع وأغنى لدور البحث التربوي في توليد وإدارة قاعدة المعرفة للسياسة التعليمية والممارسات التربوية[٢٥].

وتتعدد أشكال وأنماط ربط البحث التربوي بواقع الممارسات التربوية في الدول التي أقامت مجتمعات حقيقية قائمة على اقتصاد المعرفة، وتبلورت آليات الربط من خلال ثلاثة أساليب تهدف إلى تنظيم علاقة البحث بتطوير النظم التعليمية والنهوض بها.

وتحددت تلك الأساليب في: إنشاء وكالة أبحاث تربوية حكومية كما في كل من ألمانيا وفرنسا، وإنشاء مركز وطني للبحث التربوي في سياق نظام التعليم الجامعي، كما هو متبع في الولايات المتحدة الأمريكية، وتطبيق النظام التعددي

اللامركزي للبحث التربوي، دون تحديد مؤسسة بحثية مركزية، كما هو قائم في كل من السويد وانجلترا.

وقد حدث تطورٌ في هذه الأساليب؛ إذ تم الاهتمام بصورة أكبر بالتخطيط الاستراتيجي، وتنسيق الجهود في إطار تعددي لا مركزي، وزيادة الاهتمام بالتعاون بين القطاعات التعليمية والبحثية، وتوثيق الروابط بين البحث وتطوير السياسة التعليمية.

ففي الولايات المتحدة أصبح الاهتمام موجهًا إلى البحث التربوي لتحقيق إصلاح التعليم المدرسي، من خلال إعداد أدلة وقوائم بالسياسات والممارسات التربوية المرغوبة، وتحديد خصائصها الجيدة التي أسفرت عنها نتائج البحث، وتحقيق التنسيق والتعاون بين الباحثين والمنفذين للعملية التعليمية[٢٦].

واتخذ ربط البحث التربوي باقتصاد المعرفة في أستراليا أربعة نماذج من "الاستقصاء التربوي المنهجي" "Systematic Educational Enquiry"، والتي لها صلة حديثة بتأثير البحث التربوي، والتي تساعد في تشكيل التفاعل بين الباحثين وصناع السياسات والممارسين، وهي: إنتاج المعرفة التقليدية من خلال البحوث الأساسية، والبحوث التطبيقية التي تهدف إلى إصلاح الواقع التربوي وتجديده، والربط بين الباحث والممارس التربوي "Investigator–User linkages"، والبحوث التربوية الموجهة نحو المستخدم "User – Orinted Research"، والتي تركز على موضوعات وقضايا تربوية محددة يطلبها القائمون على العملية التعليمية[٢٧].

لذا، يمكن للبحث التربوي أن يقلل الفجوة بين المجتمعات التي تتصف بأنها على "حافة المجتمع المعرفي"، وتلك التي يطلق عليها "مجتمعات المعرفة واقتصادياتها"، وذلك من خلال الإسهام في إنشاء تعليم حديث وناجح يعتمد على التكنولوجيا؛ حيث يمنح الجميع إمكانية الوصول إلى التعليم، ويوفر مرونة أكبر في عمليات التطوير والتقويم، كما يعمل على جعل المناهج الدراسية أكثر جاذبية ومهنية تتوافق مع الاتجاهات العالمية.

كما يمكن للبحث التربوي في أن يعيد النظر في دور التعليم في مجتمع المعرفة، وذلك من خلال بحث آليات تمنح المدرسين والطلاب إمكانية الوصول السريع إلى جميع المعلومات والأدوات الضرورية اللازمة للتعلم الفعال.

فالكم المتدفق من المعلومات والمعارف التي ينتجها البحث التربوي بصورة مستمرة تكون بمثابة أحد أضلاع الذاكرة الاجتماعية للمجتمع؛ والتي تسهم بفعالية في تجديد المعرفة؛ مما يدفع للتغيير في النظم التعليمية، ويقدم منظورات جديدة لتنظيم وتطوير التعليم.

المحور الثالث – واقع البحث التربوي في مصر

يتطلب تشخيص واقع البحث التربوي في مصر استخدام "المدخل المنظومي"، والذي ينظر إلى البحث التربوي من خلال نظرة نظامية تحليلية. ومن ثم، فإن البحث التربوي، شأن كل "نظام"، يتألف من ثلاثة عناصر رئيسة هي: (أ) مجموعة من المدخلات التي تعطي البحث التربوي مقومات قوته ودرجة جودته، و(ب) عملية تفاعل بين هذه المدخلات على طول جبهة البحث التربوي من ناحية، وعند مختلف المستويات التعليمية والمجتمعية من ناحية أخرى، وذلك في اتجاه الأهداف المحددة أو المرجوة، والتي تعطي البحث التربوي ديناميات (حيويته) وفاعليته في الحركة، و(جـ) ناتج أو نواتج (مخرجات) تعطي للتعليم، موضوع البحث التربوي، قدرته على الحركة والتطور في ضوء أهدافه، وتكون مؤشرًا لكفاءة البحث التربوي وكفايته[٢٨].

وعلى الرغم من كون هذه العناصر هي المكونات الرئيسة للنظام، فإن التطور في الفكر المنظومي جعل السياق المجتمعي المحيط بالنظام أحد المكونات الأساسية والرئيسة والمؤثرة في حركته، ويوضح الشكل التالي البحث التربوي كنظام.

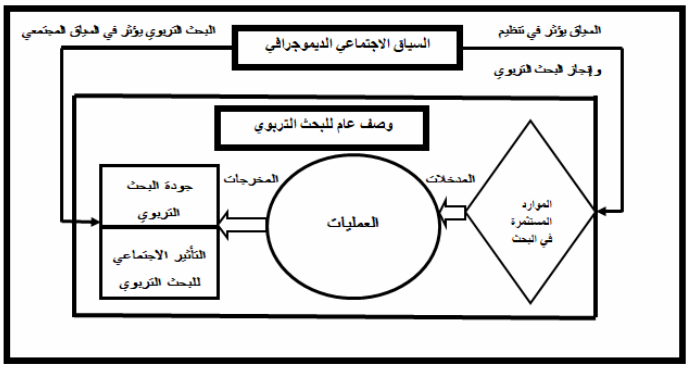

المصدر: من إعداد الباحث

شكل (١)

البحث التربوي كنظام

وانطلاقًا مما سبق، يتم معالجة واقع البحث التربوي في مصر على النحو التالي:

أ- السياق المجتمعي المحيط بالبحث التربوي

تتعدد مشاهد البيئة الخارجية التى تمثل السياق المجتمعى الحاضن للبحث التربوي، والتي تتأثر، بديهيًا، بالبيئة العالمية بمتغيراتها المتعددة. وتتحدد بعض جوانب الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في علاقتها بالبحث التربوي، على النحو التالى:

١- الأوضاع الاقتصادية

تعاني مصر كغالبية الدول العربية من تقليدية الهيكل الاقتصادي، وهذا ما يمكن التدليل عليه من خلال ما حدث من ارتفاع للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فيها من حوالي (٣٥٨٨٤٤٢,٥) مليون جنيه عام ٢٠١٧م/٢٠١٨م إلى حوالي (٣٤٠٩٥٠٣,٧) مليون جنيه عام ٢٠١٦م/ ٢٠١٧م، ويتضح من ذلك أن معدل النمو بلغ (٥,٢٪) فقط.

ويرجع ذلك إلى تقليدية الهيكل الاقتصادي؛ إذ أسهم قطاع الصناعات التحويلية في الاقتصاد المصري عام ٢٠١٧م/٢٠١٨م بنسبة (٤,٨٪) فقط من إجمالي

الناتج المحلي، في حين أسهمت السياحة بنسبة (٣٧,٧٪) من إجمالي الناتج، وقطاع البناء والتشييد بنسبة (١٠٪)، وقطاع الاتصال بنسبة (١٠,٤٪)[٢٩].

فالاقتصاد يعتمد على الاقتصاد الريعي؛ الذي لا يرتبط بالعمل والاجتهاد[٣٠]، بالإضافة إلى تركيز الإنتاج في الأنشطة الأولية[٣١].

وبالنظر إلى هذا الهيكل يتضح أنه هيكلٌ تقليديٌ لدول نامية لم تحقق نموًا اقتصاديًا، ولم تتحول لدول ناهضة بعد؛ حيث إن المؤشر الرئيس للنهوض يتركز في تطور قطاع الصناعة التحويلية وضمنه الصناعات عالية التقنية، وبعد عدة عقود من تطور هذا القطاع وقيادته للنهوض الاقتصادي للدولة بصفة عامة فإن مؤشر التقدم ينتقل إلى قطاع الخدمات مع تحول الدولة إلى دولة غنية يحتاج مواطنوها إلى التمتع بالكثير من الخدمات[٣٢].

كما تعاني مصر من تعاظم الدين الخارجي والداخلي؛ حيث بلغ الدين الخارجي عام ٢٠١٨م (٩٢٦٤٣,٩) مليون دولار، بنسبة زيادة بلغت (١٧,٢٪) عن عام ٢٠١٧م، والذي وصل إلى (٧٩٠٣٢,٨) مليون دولار. في حين بلغ الدين المحلي (٢٥٧٣٠٤٢) مليون جنيه عام ٢٠١٦م/٢٠١٧م بنسبة زيادة (٢٣,٤٪) عن عام ٢٠١٥م/٢٠١٦م الذي وصل إلى (٢٠٨٤٧٤٨) مليون جنيه[٣٣].

بالإضافة إلى ارتفاع معدل التضخم إلى ما يقرب من (١٦٪) في سبتمبر ٢٠١٨م، بعد انخفاضه إلي حوالي (١١,٤٪) في مايو ٢٠١٨م، وقد سجل المعدل الشهري للتضخم العام (٦,٢٪) في أكتوبر ٢٠١٨م[٣٤].

كما يغلب على تنظيم النشاط الاقتصادي نمط المشروعات الصغيرة وغير النظامية والتقليدية التي تتبنى أساليب إنتاج قليلة المعرفة بالمعنى الحديث، ولا تسهم هي ذاتها في إنتاج المعرفة كثيرًا. وهذا ما يبرر ندرة الشركات والمتوسطة والكبيرة الحجم التي لها قاعدة رئيسة متوطنة في المنطقة العربية عامة ومصر خاصة. كما يعاني الاقتصاد من ضعف المنافسة؛ حيث لا تقوم منافسات سليمة في ضوء غياب الشفافية والمساءلة[٣٥].

٢- الأوضاع الاجتماعية

تعاني مصر من ارتفاع في معدلات النمو السكاني، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة وتدني مستوى التعليم؛ مما يؤدي إلى ضعف القدرة التنافسية للقوى العاملة. وقد أشار مؤشر التنمية البشرية إلى أن غالبية الدول العربية لم تقطع خطوات مهمة على طريق المشاركة فيه؛ حيث بلغ متوسط مؤشر التنمية البشرية للدول العربية وفقًا للدليل الذي نشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ٢٠١٦م حوالي (٠,٨٧) نقطة. واحتلت مصر الترتيب رقم (١٠٨) من أصل (١٥٠) دولة، كما أنها صُنفت بذلك في إطار الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة[٣٦].

كما يقدر متوسط نسبة الإنفاق على التعليم إلى الدخل القومي الإجمالي في مصر في عام ٢٠١٥م بحوالي (٢,٥٪)، في حين بلغ ما يقرب من (٤,٥٪) بالدول العربية في العام نفسه، وهو ما يتقارب مع مثيله في الدول النامية والذي بلغ حوالي (٤,٤٪)، وفي دول العالم ككل والذي وصل إلى ما يقرب من (٤,٦٪)[٣٧].

وفيما يتعلق بنسبة الإنفاق على التعليم كنسبة من الإنفاق العام الإجمالي، فقد بلغ عام ٢٠١٧م/٢٠١٨م حوالي (٨,٩٪)، في حين بلغ عام ٢٠١٦م/٢٠١٧م ما يقرب من (١٠,٩٪)؛ أي أن نسبة الإنفاق على التعليم أخذت في الانخفاض بصورة ملحوظة وبنسبة كبيرة، مما يدل على تحول مسار الدول نحو إهمال التعليم وخفض ميزانيته بصورة مستمرة[٣٨].

وبمقارنة ذلك بالمتوسط العام للدول العربية في عام ٢٠١٥م، يتضح أنه بلغ (١٥,٧٪)، وهو ما يقل عن مثيله في الدول النامية التي بلغ متوسط الإنفاق فيها (١٦,٢٪)[٣٩]، ناهيك عن الاختلافات والتفاوتات في إجمالي الدخول القومية بين الدول العربية والدول المتقدمة.

كما قُدرت نسبة الأمية بين البالغين (١٥ سنة فما فوق) في مصر عام ٢٠١٦م ما يقارب (٢٥,٨٪) من إجمالي السكان، في حين بلغت هذه النسبة في الدول العربية في العام ذاته حوالي (١٩,٥٪)، وهي بذلك تفوق مثيلاتها في جميع الأقاليم في

العالم، باستثناء إقليمي جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء؛ حيث بلغت ما يقرب من (٢٩,٧٪) و(٣٥,٧٪) على التوالي[٤٠].

٣- الأوضاع السياسية

تمثل السياسة الإطار المرجعي الأبعد أثرًا، في واقع البحث التربوي؛ فحيوية البحث التربوي خاصة والبحث العلمي عامة مرتبطة بشروط سياسية في كل مجتمع، ولعل أهمها التمتع بالحرية، وضمانها بحكم القانون، مع قيام نسق الحكم بتهيئة متطلبات تفعيل البحث على أرض الواقع؛ ليسهم في إنتاج المعرفة بكفاءة ونشرها.

وتتبلور أهم ملامح الأوضاع السياسية في مصر في: عدم الاستقرار السياسي؛ هذا مما أدى إلى إخضاع مؤسسات البحث العلمي للاستراتيجيات السياسية، وتقديم مقاييس الولاء في إدارة هذه المؤسسات على مقاييس الكفاءة والمعرفة.

كما تم تقييد بعض الحريات الفكرية والسياسية للباحثين؛ مما أسهم بشكل رئيس في ضعف المنظومة العلمية والتقنية. وكل ذلك يحول دون الإبداع والابتكار في بعض المجالات، كما أن قلة فقط من الدول العربية التي تنص قوانينها صراحة على الحقوق المعنوية للمؤلف وللباحث. كما أن كثيرًا من الأعمال والأبحاث العلمية ما زالت معلقّة بين الحماية والتطبيق أو التقنين.

هذا بالإضافة إلى ارتباط إنتاج المعرفة بحافز الربح على الصعيد الدولي؛ مما أدى إلى قلة إنتاج المعرفة المناسبة لمصر وللبلدان والمجتمعات العربية، التي هي الأضعف في المجال الدولي[٤١].

ب- مدخلات البحث التربوي:

تشير المدخلات إلي ما بدأ به البحث التربوي، فهي عبارة عن المصادر البشرية والمالية والمادية، والتي تمد بها البيئة المحيطة بالبحث التربوي، وتتكون تلك المدخلات من:

١- الباحث التربوي

تُعدُّ الموارد البشرية عالية التأهيل والكفاءة والخبرة من أهم مدخلات ومقومات العمل في الأنشطة البحثية.

ويشكل انخفاض عدد الباحثين(*) في مجال البحث العلمي بشكل عام في الجامعات أو المراكز البحثية المستقلة في الدول العربية أحد أهم التحديات التي تواجه البحث العلمي في هذه الدول؛ إذ تشير البيانات والمعلومات، النادرة والشحيحة في هذا المجال، إلى أن عدد الباحثين لكل مليون نسمة خلال الفترة من (٢٠٠٥م حتى ٢٠١٥م) لم يتخط في أحسن الأحول، على سبيل المثال، (٦٨٠) باحثًا في مصر، و(١٠٣٣) في المغرب، و(١٧٨٧) في تونس، و(٤٢٣٢) في الولايات المتحدة الأمريكية، و(٨٢٥٥) في إسرائيل، و(٢٢٦١) في ماليزيا، و(٢٦٥٥) في أسبانيا، في حين بلغ المتوسط لدول العالم (١٢٧٧)، وفي الدول المتقدمة (٤٠١٤) [٤٢].

وبالنظر إلى تلك البيانات يتضح مدى ضعف أعداد الباحثين في مصر بشكل خاص عند مقارنتها بدول أخرى عربية وأجنبية.

أما بالنسبة لواقع الباحثين التربويين وحال معرفتهم التربوية، فإنه يتحدد بالعديد من العوامل، ومنها:

- طريقة اختيارهم، حيث تتنوع مصادرهم بين التكاملي والتتابعي، مع ما يتضمنه هذا من صراع بين النظامين يعلو ويدنو من آن إلى آخر حسب أهواء من بيدهم الأمر، وما يتضمنه أيضًا من تحيزات بين التربويين كّل حسب المسار الذي وصل به إلى درجته التربوية. ولعل هذا ما حدا بأحد المؤسسات التربوية الجامعية أن تعلن عن حاجتها إلى شغل وظائف معيدين بها شريطة ألا يكون المتقدم من خريجي كليات التربية. وهذا دال على حال المعرفة التربوية لدى المسئولين في هذه المؤسسة

(*)- تعاني البيانات المتعلقة بالباحثين التربويين وأعدادهم من نقص وندرة؛ لذا تم الاستعانة بالبيانات المتعلقة بعدد الباحثين في المجالات العلمية مجتمعة؛ لتحقيق هدف المحور، والتغلب على عقبة ضعف الدليل والحجة، وهذا ما نلتمسه من مدى توافر البيانات، فهناك دول عربية مثل المملكة العربية السعودية لم تستكمل بياناتها المتعلقة بالباحثين وأعدادهم ضمن ما نشره البنك الدولي من إحصاءات؛ ونتيجة لذلك لم يتم حساب متوسط عدد الباحثين العلميين لكل مليون نسمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

والذين هم من أصحاب المسار التتابعي، بما يعني أن ولاءهم للتخصص الأكاديمي الأول، وللمسار الذي اتبعوه في دراساتهم العليا في كليات التربية، أكبر من ولائهم لتخصصهم التربوي الحالي ولكليات التربية التي يعملون فيها كمؤسسات جامعية أوجدها المجتمع، وتوجدها كل المجتمعات، للإعداد الأكاديمي والتربوي لمن سيشغلون وظائف التدريس في مرحلة التعليم العام، وذلك منذ بداية التحاقهم بالمرحلة الجامعية ممثلة في كليات التربية.

- إعدادهم تربويًا، حيث تبين شواهد المعايشة المختلفة أن عملية تكوينهم تربويًا في المرحلة الجامعية الأولى وفي مرحلة الدراسات العليا متدنية إلى حد كبير. وهذا مثلما هو حادث في معظم التخصصات الجامعية الأخرى، والذي تشير إليه نتائج عديد من الدراسات المتعلقة بهذا الشأن، وتؤكده المؤشرات الخاصة بعلاقة التعليم الجامعي بسوق العمل، ومدى إقبال هذا السوق على خريجيه، وحالة الرضا عنهم.

- نظرتهم إلى درجة الأستاذية، حيث التساؤل الذي يطرح هنا: هل الأستاذية هي محطة وصول أم محطة إقلاع؟ باعتبار أن تناول هذه الإشكالية يؤثر كثيرًا في حال التربويين وفي حال معرفتهم التربوية. حيث نرى غالبيتهم يتوقفون عن البحث العلمي بعد الحصول على هذا اللقب، برغم أنها المرحلة التي يتمتع فيها التربوي بدرجة أكبر من الحرية الأكاديمية بما يتيح له الفرصة للإضافة المعرفية، ومن ثم تحسين حال المعرفة التربوية[٤٣].

- يضاف إلى ما سبق، حال أخلاقيات المهنة وأخلاقيات البحث العلمي لدى بعض التربويين، والتي تؤثر في دورهم الاجتماعي وفي نظرة المجتمع إليهم.

٢- تمويل البحث التربوي

تمثل أنشطة البحوث رافدًا أساسيًا من روافد تنمية المجتمع، ومصدرًا رئيسًا لتكوين قياداته الفكرية المستقبلية، كما تهدف البحوث العلمية إلى اكتشاف حدود الإنتاج المعرفي فى جميع المجالات التخصصية والعمل على تقدمها، وكذلك خدمة

التوسع الفكري[٤٤]. ويعتمد مجتمع المعرفة على قيام المجتمع بتطوير قدراته الابتكارية وإنتاج المعرفة المحلية ليستطيع التحول إلى مجتمع معرفي.

ويشير الواقع إلى غياب الدعم المالي الكافي المخصص للبحث العلمي عامة والتربوي خاصة في مصر، مع وجود هدر مالي نتيجة عدم التحديد الدقيق للأولويات البحثية.

ويشكل مؤشر الإنفاق على البحث العلمي أحد المؤشرات المهمة التي تستخدم لقياس فعالية عمليات البحث العملي والتطوير التكنولوجي، وأن المؤشر الأكثر شيوعًا يتمثل في نسبة ما ينفق على البحث العلمي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

ويتضح أن مصر من أقل الدول تمويلاً للبحث العلمي؛ حيث إنها أنفقت عليه (٠,٧١٪) من إجمالي الناتج المحلي كمتوسط في الفترة الزمنية من ٢٠٠٥م حتى ٢٠١٦م.

كما يُلاحظ كذلك من البيانات المتاحة أن الدول العربية تُعدُّ من أقل المناطق في العالم في مؤشر ما ينفق على البحث العلمي كنسبة من الناتج المحي الإجمالي؛ إذ لم تتخط (٠,٩٤٪) مقارنة بـ (٢,٢٣٪) على صعيد العالم، و(٢,٥٦٪) في الدول المتقدمة كمتوسط في الفترة الزمنية من ٢٠٠٥م حتى ٢٠١٦م[٤٥].

ويؤكد ذلك المرتبة التي جاءت بها مصر في مؤشر جودة مؤسسات البحث بين دول العالم في تقرير التنافسية لعام ٢٠١٧م/٢٠١٨م من بين (١٣٧) دولة؛ حيث احتلت المركز (١٢١)[٤٦].

وهذا ما يؤكد محدودية مصادر التمويل الحكومية للبحث العلمي من ميزانية الدولة، وقلة وجود فرص أو بدائل تمويلية إضافية.

جـ- العمليات

ترتبط العلمليات بالعلاقات والتفاعلات بين مكونات المدخلات المختلفة للحصول علي الناتج النهائي المرغوب، فهي تشير إلي آليات تحول مدخلات البحث التربوي إلى المخرجات، ويتبلور واقع عمليات البحث التربوي في:

١- طبيعة ميدان التربية

يتصف مجال التربية بالتشابك والتعقد، ويعاني من كثرة العوامل، والمتغيرات التي تؤثر فيه وتتأثر به؛ الأمر الذي يؤدي إلى عدم تمكن الباحث من تحديد العوامل والمتغيرات وضبطها، وعدم وضوح بعض المفهومات والمبادئ، ويرتبط بهذه المشكلة الرئيسة عدة عقبات ثانوية تؤثر في البحث وتعوقه في مراحل إجرائه؛ ومن أمثلتها:

- **الاعتبارات الخلقية، وتعقُّد مشكلات البحث:** فالباحث ملتزمٌ أخلاقيًا بحقوق الأفراد الذين يجري عليهم البحث ومصالحهم وخصوصياتهم.
- **صعوبة القياس**؛ فكثير من المتغيرات يتطلب قياسها بناء أدوات تمتاز بالصدق والثبات وتوفيرها، وكثير من البحوث تؤجل برغم أهميتها؛ لعدم توافر القياس المناسب، أو تُجْرَى بأدوات قياس أقل فاعلية من الأدوات المطلوبة.
- **طبيعة النظام التربوي السائد**؛ من حيث المركزية واللامركزية: إن للعوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية أثرًا في استخدام البحوث والمعلومات، فالنظم التربوية – ومنها النظام التربوي المصري - التي تطبق المركزية تطبيقًا صارمًا، تجعل من الصعوبة استخدام نتائج الأبحاث، بحيث لا يمكن تطبيقها بسهولة، كما أنها تحبذ الوضع الراهن؛ ولذلك فهي ضد أي بحث تربوي يطالب بالتغيير[٤٧].

٢- غياب مفهوم الأولويات التعليمية

يعاني البحث التربوي في مصر من اختلاف في مفهوم الأولويات البحثية، وهذا لا يؤدي، بدوره فقط، إلى عدم وضوح تعريف مجالات البحث وأهدافه؛ بل يؤدي، أيضًا، إلى الاختلاف في مدى الاستفادة من نتائج البحوث، ومن هذا المنظور الذي يهدف إلى تحقيق أكبر قدر من الاستفادة بنتائج البحوث؛ لا بُدَّ من تدخُّل بعض القوى السياسية، والاقتصادية، والأكاديمية؛ لتحديد موضوعات البحث التربوي[٤٨].

ويقصد بالأولويات التعليمية، هنا، أولويات البحث التربوي؛ فقد تحدد أولويات

البحث في ضوء أولويات السياسة التعليمية إذا ما كشف عن مشكلات، وقضايا يعانيها نظام التعليم، وتحتاج حلولاً توصل إليها البحث، ولكنها تحتاج تشريعًا وتقنينًا من قبل صناع السياسة.

وقد تحدد أولويات البحث؛ وخاصةً إذا كان هناك قرارات يراد دراستها؛ تمهيدًا لتطبيقها، أو مستجدات تربوية خاصة بجانب، أو أكثر من جوانب التعليم، ويراد معرفة مدى مناسبتها للواقع.

وقد يرجع غياب الأولويات إلى عدة أسباب؛ منها ما يأتي:

- **غياب خرائط البحث:** وهذا يؤدي إلى ضعف العلاقة بين الجامعات، ومراكز البحوث المتنوعة؛ مما يؤدي إلى تكرار دراسة موضوعات متشابهة في محتواها ونتائجها، والابتعاد عن دراسة الموضوعات المهمة والضرورية؛ فمثل هذه الموضوعات التي تحتاج تحليلاً ونقدًا وجهدًا ذهنيًا يبتعد عنها الباحثون؛ لعدم وجود خريطة بحثية ملزمة لهم.
- **عدم وجود ما يسمي بالوسيط المعرفي Information Broker**: الذي من أبرز مهماته توصيل أولويات البحث من قطاعات المجتمع المختلفة، وأهم قضاياها للباحثين، ونقل نتائج البحوث؛ لتكون بمثابة أولويات للبحث التربوي فتعمل على مناقشتها، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها؛ سواء أكان ذلك في صورة قرارات، أم تشريعات(٤٩).

إن غياب مفهوم الأولويات البحثية يزيد من حدة الفجوة بين البحث التربوي ومؤسسات المجتمع المختلفة؛ لذا لا بُدَّ من تحديد أولويات السياسة، واعتمادها كموجه للبحوث التربوية برؤية منهجية تقوم على أساس توجيه الجهود نحو تناول قضايا الواقع ومشكلاته الحقيقية، وترشيد القرار نحو إصلاح أداء الأنظمة التعليمية، وتطويرها؛ بوصفها غاية البحث ومجال عنايته(٥٠).

٣- الوقت المستغرق في العملية البحثية

تتطلب القضايا المرتبطة بالنظم التعليمية ومشكلاتها استجابات عاجلة، فالحاجة إلى اتخاذ القرارات وتنفيذها ملحة وخطيرة، ومن الناحية الأخرى فإن

البحوث تستغرق وقتًا أطول وتمتاز بالبطء[٥١]؛ حيث يتبع الباحث المنهج العلمي الذي يبدأ من الشعور بالمشكلة، ويصل إلى اختبار صحة الفروض، وصياغة النتائج، وهذا لا يناسب طبيعة السياسة التعليمية واتخاذ القرار التربوي؛ فالضغوط السياسية، والاجتماعية، ومطالب الرأي العام؛ تتطلب من صانع السياسة السرعة في إصدار القرارات دون انتظار لنتائج البحوث.

فنقطة الخلاف الأساسية بين الطرفين هي درجة النفع؛ ففي حين يركز الباحثون عناياتهم في سياق طويل الأمد؛ لاستحداث معارف جديدة، وبناء نظريات علمية، وهم، بذلك، متحررون من قيود النفعية السريعة؛ ينشط صانعو السياسة في إطار قصير الأمد؛ لحل مشكلات ملحة تتطلب حلاً سريعًا وآنيًا، ولا يمكن لهذه المشكلات أن تنتظر الباحث؛ لاكتشافها ودراستها وتقديم الحلول بشأنها[٥٢].

٤- قضايا البحث

بعض البحوث، كما وصفت، تختار الموضوعات المهمشة، وتهمش القضايا الأساسية، وتعالج الموضوعات بصورة متجزئة عن سياقها العام، كما لا تقيم وزنًا مناسبًا للبعد التاريخي، وتكتفي بوصف أجزاء من الواقع دون إعمال للعقل والتفسير والتحليل.

فصارت موضوعات البحث قائمة على عينات صغيرة وغير كافية؛ تتناول مشكلات جزئية؛ ومن ثم لا تجد حلولاً للمشكلات الفعلية التي يواجهها النظام التعليمي؛ بل صار الهدف منها اختبار فرضية أو إثبات نظرية، وليس تقويم إجراءات تؤدي إلى نتائج تتماشى مع أهداف النظام التعليمي[٥٣].

وهذه المنهجية الجزئية التي تركز عليها موضوعات البحث، جعلت البحث يركز، في الأساس، على الأدوات؛ كالاستبانة والاختبارات والمقابلات؛ أكثر مما يركز على النظرية أو التفسير، وقد أدى ذلك إلى أن صارت الأداة هي جوهر البحث وغايته. أما الواقع التعليمي، فيتعامل مع قضايا تعليمية شائكة؛ مع أزمات تعليمية، وقضايا ملحة ينظر إليها من منظور كلي، لا يعني بالجزئيات والتفصيلات الصغيرة؛ فلا

تلفت مثل هذه القضايا اهتماماته.

٥- شيوع البحوث الفردية

إن النزوع إلى البحوث الفردية من دون البحوث المشتركة، وغياب النظرة الشمولية لمشكلات التعليم وقضاياه؛ أدى إلى تحول هذه البحوث، في كثير من الحالات، إلى أجزاء مستقلة؛ مبررة وجودها بدعوى التخصص الأكاديمي(٥٤).

وهناك عديد من الأسباب أدت إلى كون معظم البحوث التي يتقدم بها الباحثون؛ فردية؛ لعل من أهمها: مساعدة الباحث في الحراك المهني؛ أي: تحقيق ترقية لوظائف أعلى، فيلجأ إلى إجراء البحوث الأساسية التي تعيد إنتاج المعرفة، أو الدراسات الوصفية التي تلخص كتابات غيره من الباحثين؛ وهذا أسهل وأسرع وأقل تكلفة؛ ويؤدي بدوره إلى شيوع البحوث الفردية، أو البحوث الوصفية، وبحوث العلاقات الارتباطية بين عدد يسير من المتغيرات؛ سعيًا إلى اجتياز عقبة الترقية، والحراك المهني، في حين أن الأصل في البحوث المؤسسية أن تكون مختلفة في أهدافها ومضمونها وأساليبها عن البحوث الأكاديمية، كما يجب أن تكون جماعية التنفيذ تجريها فرق بحث تعني بمشكلات الاستثمار الرأسي والأفقي معًا، كما تتعامل مع مشكلات المستقبل، ولا تقف عند وصف الحاضر(٥٥).

وهكذا يختلف البحث الجماعي عن البحث الفردي في نوعية الموضوعات التي يتناولها البحث، فالبحث الجماعي، عادة ما، ينصب على مشكلة من المشكلات الكبرى التي تحتاج بحثًا علميًا؛ للإسهام في حلها، أو يتعرض لظاهرة من الظواهر التي لها تأثيرٌ كبيرٌ في الرأي العام، أو يتناول موضوعًا من الموضوعات الشائكة أو الملحة.

إن الموضوعات التي تتناولها البحوث الجماعية هي موضوعات ذات طابع قومي، وهي تفرض نفسها؛ لأهميتها القصوى، بعكس البحوث الفردية التي لا يوجد فيها أي ابتكار أو إضافة؛ لأنها تسير على درب الآخرين؛ فغالبًا ما تؤدي إلى نتائج ليس فيها أي جديد(٥٦).

٦- ضعف كفاءة أجهزة البيانات والإحصاء

أدى ضعف أجهزة البيانات والإحصاء في وزارة التربية والتعليم في مصر؛ إلى عدم

وجود خطط تنموية قومية أو خطط قطاعية؛ إذ إن وجود أجهزة متخصصة في الإحصاء؛ من شأنه أن يقدم بيانات تعين الباحثين على إنتاج بحوثهم[٥٧]، ومن المعروف أن مدى توافر المعلومات وتدقيقها وصدقها، له تأثيرٌ كبيرٌ في استخدامها من قِبَل الباحثين؛ وعليه تتوقف صحة نتائج البحث.

وأمام ضعف دور هذه الأجهزة في إصدار معلومات صائبة ودقيقة، وعدم قدرتها على إتاحة هذه المعلومات، فضلاً عما يسمى "بالأمن المعلوماتي"[*]؛ فمعظم هذه البيانات أو المعلومات سرية لا يمكن الحصول عليها إلا بعد موافقة الجهات الأمنية؛ ويواجه الباحث التربوي، في هذه الحال، اختيارين:

- أن يستخدم هذه المعلومات غير السلمية وغير الكافية؛ في إنجاز بحثه؛ ومن ثم فهو يستخدم مقدمات بطريقة خاطئة، فتأتي النتائج غير سليمة، ومشكوك في صحتها.
- أو ينصرف عن إتمام البحث؛ وهذا من شأنه أن يدفع كثيرًا من الباحثين إلى تناول الموضوعات الآمنة المكتبية التي لا تحتاج إلى بيانات ولا إحصاءات؛ وبالطبع هذا أيسر من اختيار موضوعات شائكة، وتحتاج مجهودًا في الحصول على المعلومات، والتعامل مع مصادرها.

إذن تؤدي مشكلات نقص البيانات وتضاربها وعدم ثباتها، والسرية المفروضة، أحيانًا، على بعض الوثائق والموضوعات؛ إلى إضعاف فاعلية مردود البحث على صناعة القرار، وتتضاعف حدة تلك المشكلات في حال ما إذا كان البحث صادرًا عن جهة رسمية حكومية، وما يمكن أن يترتب على ذلك من أن تصاغ النتائج؛ إما بما يتلاءم مع التوجهات الرسمية، بوصف الحكومة مُمَوِّلاً، أو أن تحرف النتائج في حال تعارضها مع هذه التوجهات، أو تحجب الدراسة أو البحث عن النشر[٥٨].

إلى جانب وجود كثير من المشكلات الإدارية الأخرى التي تواجه العاملين

(*) – يشمل مفهوم الأمن المعلوماتي: سرية المعلومات وأمنها، وللتمييز بينهما؛ فسرية المعلومات تُعني بمحتوى المعلومة، في حين يعني أمن المعلومات بطريقة حفظ المعلومة؛ فإذا كانت سرية المعلومات بمثابة المحتوى، فأمن المعلومة يكون في الشكل الذي تحفظ به المعلومة.

بتلك الأجهزة؛ والتي تسهم، بدورها، في عدم مصداقية المعلومات التي تصدرها تلك الأجهزة؛ فمعظمهم لا يستمر طويلاً في العمل؛ إما لعدم وضوح الاختصاصات، أو عدم توافر الهيكل التنظيمي المناسب الذي يسمح بعمليات التدرج الوظيفي والترقي، أو لعدم إعداد تلك القوى البشرية التي تعمل فيها، ولا تأهيلها ولا تدريبها. وتمثل تلك الأمور مشكلات رئيسة تواجه إدارات الإحصاء وأجهزتها ووحداتها؛ على مستوياتها كافة، وبخاصة الدنيا منها؛ بما يترتب عليه إرهاق المسئولين، والباحثين عند المستويات الأعلى؛ بسبب كثرة المهمات والمسئوليات والقرارات الواجب اتخاذها؛ وهذا يفسر سبب ترك القرارات، في الغالب، إلى السلطات العليا التي لا تعرف العوامل الواقعية ولا الميدانية، التي سوف تطبق فيها تلك القرارات معرفة كافية[٥٩].

وفي جميع الأحوال تتحول الممارسة البحثية إلى السطحية؛ بعيدة عن القضايا، والمشكلات الملحة، ومن ثم لا تعطي صورة حقيقية لقضايا الميدان التربوي والتعليمي.

٧- تحكيم البحث التربوي

يشير واقع تحكيم البحوث التربوية، إلى وجود بعض الممارسات الخاطئة في هذا الميدان، ومن هذه الممارسات، على سبيل المثال، التساهل والمجاملات في منح درجات الماجستير والدكتوراه، وفي تقييمها الذي يحكم على رسائلها في معظم الحالات بالامتياز، إرضاء للطلاب والأساتذة المشرفين على تلك الرسائل. وقد أدي ذلك إلى غياب المنافسة بين الباحثين التربويين في الحصول على الدرجات العلمية المختلفة من ماجستير ودكتوراه، فالجميع سينال الدرجة والتقدير الأعلى.

وبالنسبة لبحوث الترقية للدرجات العلمية الأعلى، فإن هناك بعض البحوث التي نشرت في دوريات ومجلات علمية بطريقة التصوير من البحث الأصلي، دون مراجعة أو تحكيم، حتى أن البحث قد نشر بأخطائه المطبعية، ناهيك عن الأخطاء المتعلقة باللغة والأسلوب، لقد ظهرت البحوث ونشرت في دوريات وهي مليئة بالأخطاء، والمفروض أن تلك البحوث قد حُكمت ومرت بمجموعة من الخطوات، وأصبحت حاملة لصك الصلاحية للنشر، بعد أن روجعت من قبل هيئة التحرير، فلماذا هذا الكم الهائل من الأخطاء؟ ولو روجعت بدقة، ما كانت هذه الأخطاء[٦٠].

د- المخرجات

ترتبط مخرجات البحث التربوي ارتباطًا وثيقًا بمدخلاته، وتتمثل هذه المخرجات فيما يلي:

١- نتائج البحوث

قد تكون نتائج البحوث التربوية غامضة أحيانًا، ومتناقضة أحيانًا أخرى؛ فإخفاق البحث التربوي في تقديم نتائج مفيدة، أو ذات مغزى للآثار الرئيسة للمتغيرات التعليمية[٦١]؛ فقد تصاغ نتائج البحوث وتوصياتها بطريقة تجعل الاستفادة منها قليلة؛ إما لعمومية التوصيات، أو بُعدها عن الواقع الفعلى، والمشكلات الحقيقية التي يعانيها التعليم[٦٢].

فالباحثون التربويون معنيون بمشكلات لا تعني متخذي القرارات، وهم غير محددين في نتائج بحوثهم، ويختلفون في تفسيرها؛ ومن ثم جاءت متنافرة؛ لا رابط بينها، ولا تخدم الواقع التربوي، ولا تتناغم معه، ولا تعبر عنه، في الوقت الذي يحتاج فيه متخذو القرار معرفة صادقة تُعدُّ أساسًا لاتخاذ القرارات[٦٣].

وفي الغالب يضع الباحثون نتائج البحوث في صورة مثالية، ما ينبغي أن يكون، وعبارات إنشائية صعبة التطبيق؛ وبذلك تأتي نتائج البحوث غير حاسمة بالنسبة إلى صانعي السياسة؛ فهم يتعاملون مع الواقع، ويصطدمون بمشكلاته، ويريدون حلولاً واقعية إجرائية صالحة للتطبيق؛ حتى يمكن الاستفادة منها.

وغلُب الطابع الكمي على نتائج البحوث، كذلك الجانب الإحصائي في معالجة تلك النتائج، فجاءت في صورة أرقام، ومن ناحية أخرى فتحليل السياسة التعليمية الجيدة؛ يعتمد في الأغلب على البحوث الكيفية؛ فمثل هذه البحوث تقود اتجاهات السياسة التعليمية، وتكشف عن التجاوزات والتفاوتات داخل النظام التعليمي.

وهذا ترتب عليه صوغ نتائج البحوث التربوية في لغة خاصة بالباحثين، ونشرها في مجلات دورية داخل الميدان، وعدم صوغها في أسلوب يمكن لصانع السياسة

فهمه؛ مما أدى إلى عدم عناية صانع السياسة بالمعلومات التي تنتجها البحوث؛ والتي يمكن أن تساعده في صنع القرارات التعليمية واتخاذها.

لذا، فإن الجهود التى بذلتها وتبذلها الحكومة في مصر في مجال البحث العلمى، لم تكن كافية في معظم الأحيان لإيجاد حركة بحثية نشطة تواكب مثيلاتها في الدول التي أخذت بأسباب التقدم. والعبرة هنا ليست بعدد البحوث المنشورة فحسب، وإنما بكم النتائج التى تم الاستفادة منها، وأخذت طريقها إلى حيز التطبيق. ويكفى أن تتأمل في أعداد براءات الاختراع المصرية، ومقارنتها بتلك المسجلة في دول مثل الهند وكوريا الجنوبية وجنوب إفريقيا، بل وإسرائيل، لكى ندرك حجم العمل المطلوب والمشكلات الرئيسة التى تعوق البحث العلمى، سواء في مجال السياسات والبرامج، أو مستوى الباحثين وأساليب تأهيلهم، أو التمويل والإمكانات البحثية اللازمة، التى يؤدى غيابها أو نقصها في النهاية إلى ضعف المردود، وتدنى الطلب على خدمات البحث العلمى، ووجود مناخ غير داعم لجهود التنمية التكنولوجية[٦٤].

٢-عدد المقالات العلمية(*) المنشورة في دوريات عالمية

يمثل عدد المقالات العلمية المنشورة في دوريات عالمية أحد المؤشرات المهمة المساعدة على إعطاء صورة عن مدى تقدم أو تخلف البحث العلمي، ومدى إسهام المؤسسات العلمية والبحثية في التنمية العلمية العربية من خلال ما تقدمه من بحوث منشورة في درويات عالمية.

وتشير البيانات المتاحة عام ٢٠١٦م إلى أن متوسط عدد المقالات المنشورة في الفترة الزمنية من ٢٠٠٥م حتى ٢٠١٦م في مصر قد بلغ (١٠٨٠٧) مقالة.

وبمقارنة ذلك ببعض الدول العربية عالميًا؛ يتضح أن غالبية الدول العربية، بما فيها مصر، تعاني من انخفاض الناتج الهرمي؛ إذ بلغ متوسط عدد المقالات المنشورة - في الفترة السالفة الذكر - في السعودية (٩٢٣٢) مقالة، وفي الإمارات (٢١٨١)

(*)- تعاني البيانات المتعلقة بالمقالات العلمية التربوية المنشورة عالميًا من نقص وندرة؛ لذا تم الاستعانة بالبيانات المتعلقة بعدد المقالات العلمية المنشورة في المجالات العلمية مجتمعة؛ لتحقيق هدف المحور، والتغلب على عقبة ضعف الدليل والحجة.

مقالة، وفي تونس (٥٢٦٦) مقالة، وفي العراق (١٢٢٧) مقالة، وفي السودان (٣٦٩) مقالة، وفي سوريا (٢٧٣) مقالة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية (٤٠٨٩٨٥) مقالة، وفي إسرائيل (١١٨٩٣) مقالة، وفي بريطانيا (٩٧٥٢٧) مقالة، وفي كندا (٥٧٣٥٦) مقالة، وفي الهند (١١٠٣٢٠) مقالة، في حين بلغ مجموع عدد المقالات المنشورة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (٩٨٠١٢) مقالة، في حين بلغ عدد المقالات عالميًا (٢٢٩٦٢٧١) مقالة، وعدد المقالات للدول المتقدمة (١٤١١٣٦٢) مقالة[٦٥].

ومن ثم، يتضح أن نسبة إسهام مصر في مجمل ما نشر عام (٢٠١٦م) حوالي (٠,٤٧١٪) فقط.

ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل أن ما تسهم به الدول العربية مجتمعة في مجمل ما ينشر عالميًا قد بلغ حوالي (٤,٣٪) فقط، بالإضافة إلى أن دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية تسهم بحوالي (١٧,٨٪) من مجمل عدد المقالات المنشورة منفردة، بالإضافة إلى أن عدد المقالات المنشورة لدولة الهند منفردة، مع العلم أنها دولة ليست ناطقة باللغة الإنجليزية، يفوق عدد المقالات التي تنشرها الدول العربية بحوالي (١٢٣٠٨) مقالة، هذا في حين أن عدد المقالات التي تنشرها بريطانيا يتقارب بشدة مع مجمل ما نشرته الدول العربية مجتمعة.

وإن دل ذلك فإنما يدل على ما يعانيه البحث العلمي عامة والتربوي خاصة، من ضعف في مصر؛ ويرجع ذلك إلى ضعف التكامل، وعدم وضوح نظام التخطيط للدراسات العليا والبحوث، وقد أدى ذلك إلى تباعد برامج وخطط البحوث العلمية ومتطلباتها عما هو مطلوب فعلاً للحصول على مخرجات بأعلى جودة ممكنة من وجود (أبحاث علمية ذات مستوى رفيع، وخبرة معاصرة، وخبرات مهنية متخصصة عالية المستوى، وخريجين أكفاء للحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراه).

هـ- التأثير المجتمعي للبحث التربوي

إذا كان من الأهداف الرئيسة للبحث التربوي تطوير الأنظمة التعليمية حاضرًا من خلال مواجهة مشكلاته وحلها، والتغلب على العقبات التي تحول بينه وبين

تحقيق أهدافه، ومستقبلاً عن طريق التخطيط له واقتراح آليات تجعله في تقدم مستمر، ومواجهة احتياجاته المستقبلية، وتلبية احتياجات المجتمع من الأنظمة التعليمية في كافة المجالات.

لذا، يمكن الاستدلال على مدى تأثير البحث التربوي في تطوير الأنظمة التعليمية في مصر، من خلال قياس جودة النظم التعليمية، والتي يتم حسابها عن طريق مؤشر جودة التعليم، حيث تتراوح قيمة هذا المؤشر من (١) إلى (٧) على أن تكون القيمة (٧) هي القيمة التي تسعى الدول لتحقيقها[٦٦].

وفق أحدث التقارير المتعلقة بجودة التعليم، أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠١٧م/٢٠١٨م، والذي تضمن (١٣٧) دولة، ويعرض الجدول التالي ترتيب الدول العربية التي شملها التقرير، والمراكز التي حققتها عربيًا وعالميًا.

جدول (١)

مؤشر جودة التعليم الدول العربية وفقًا لتقرير التنافسية من تقرير عام ٢٠١٧م/٢٠١٨م

م	الدولة	الترتيب عربيًا	الترتيب عالميًا
١	قطر	١	٥
٢	الإمارات	٢	١٢
٣	لبنان	٣	١٨
٤	البحرين	٤	٢٤
٥	السعودية	٥	٤١
٦	الأردن	٦	٤٣
٧	عمان	٧	٧٥
٨	الكويت	٨	٨٩
٩	الجزائر	٩	٩٩
١٠	تونس	١٠	١٠٣
١١	المغرب	١١	١١٩
١٢	مصر	١٢	١٣٠
١٣	اليمن	١٣	١٣٣
١٤	موريتانيا	١٤	١٣٧

Source: World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2017-2018, World Economic Forum, Geneva, 2018.

في حين أن هناك خمس دول عربية خارج نطاق التقييم، هم: العراق، وسوريا، وليبيا، والسودان، والصومال.

ويتضح من الجدول أن مصر احتلت المركز (١٣٠) من أصل (١٣٧) دولة، بل قد ازداد الأمر سوءًا بمقارنة ترتيب مصر بعدد من الدول العربية؛ حيث تقدمت غالبية الدول العربية على مصر، وتقاربت في ترتيبها مع دولة اليمن.

ومن ثم، يعاني النظام التعليمي المصري من أوجه قصور متعددة، ترجع إلى انقطاع التواصل بين المؤسسات القائمة على إدارة التعليم وبين مؤسسات البحث التربوي. وتتمثل أسباب غياب التواصل بين الطرفين، فيما يلي:

- لا تحظى نتائج البحوث بالاهتمام والتطبيق من قبل مؤسسات التعليم.
- ضعف التعاون بين الجامعات والمؤسسات التعليمية والتدريبية المستفيدة من نتائج البحوث.
- غياب نظام يحرص على الاستفادة من المتميز من نتائج البحوث الهادفة التى قد ينتهى إليها طلاب الدراسات العليا، في رسائلهم العلمية لدرجتى الماجستير والدكتوراه، وأعضاء هيئة التدريس في أبحاثهم، وكذلك غياب نظام يكفل المحافظة عليها.
- ضعف تأثير نتائج البحث التربوي على أنظمة التعليم.
- تدني ثقة المؤسسات التعليمية بجدوى البحث التربوي في تطوير أنظمة التعليم.
- غياب المراكز المتخصصة في بحوث التعليم.
- قصور في قاعدة بيانات مجالات التعليم المختلفة.
- ضعف الوعي العلمي المناسب للبحث العلمي في المؤسسات والهيئات المعنية بالتعليم.
- قلة عدد البحوث التربوية التي تبحث في مجالات التعليم.
- قصور في أولويات البحوث التي تبحث في قضايا التعليم.
- ضعف في وجود خطط استراتيجية وطنية للبحث التربوي في مجال التعليم[٦٧].

المحور الرابع – آليات تجديد البحث التربوي في ضوء اقتصاد المعرفة

إن النهوض بالبحث التربوي، وتفعيل أدواره في معالجة قضايا المجتمع الراهنة يقوم في المقام الأول على تجديد منظومة البحث التربوي وتجويدها، وهذا يتطلب طرح جملة من الآليات التي تملك من زاوية أن تدفع بهذه المنظومة خطوات متتالية إلى المسار الصحيح للنهوض والتنمية المجتمعية، ومن زاوية أخرى تستطيع أن تمثل مناعة عملية وفكرية تجاه التحديات والمتغيرات العالمية المعاصرة، والتي يأتي في صدارتها اقتصاد المعرفة.

وتنطلق عملية التجديد من وجود نظرة شاملة كلية للبحث التربوي عند تناول مسارات تجديده؛ بحيث تضع في الاعتبار إحداث تجديد متوازن ومتناغم بين مدخلاته وتفاعلاته ومخرجاته وتأثيراته المجتمعية، واضعة السياق المجتمعي المحيط ببنية البحث التربوي، والذي يمثل مكونًا ورافدًا مؤثرًا وفاعلاً في حركة تطويره ووضعه في دائرته الصحيحة في اتجاه النهوض بالمجتمع المصري.

وتتحدد الآليات المقترحة في ضوء ما كشف عنه واقع البحث التربوي بأبعاده الأربعة (المذكورة سالفاً)، وذلك كما يلي:

أ- آليات تجديد البحث التربوي فيما يتعلق بالسياق المجتمعي المحيط بالبحث التربوي

وتتمثل أبرزها فيما يلي:

١- ضرورة إعادة النظر في تأثير ووضعية المتغيرات والأوضاع الاقتصادية على مسارات واتجاهات الأبحاث التربوية، بحيث ينطلق البحث التربوي واضعًا في اعتباره انعكاسات وتأثيرات ومتطلبات هذه المتغيرات على عملية البحث التربوي. ولعل من أهم السُبُل في هذا السياق إعادة هيكلة الوضع الاقتصادي؛ لينهج نهجًا ابتكاريًا إبداعيًا يقوم في المقام الأول على إحداث حراك اجتماعي وتنافسي يوفر لأفراد المجتمع وضعية لائقة تسمح لهم بأن يكون لهم دورٌ واضحٌ في مجالات العمل، ومنها المجال البحثي بصورة رئيسة.

٢- التفكير في مسارات واتجاهات إحداث نقلة ونهوض اجتماعي لدى أفراد المجتمع، وهي معضلة تحتاج إلى بذل مزيد من الفكر التوعوي من أجل التوجه الشامل نحو إيجاد فرص عمل وإتاحة مجالات للاستفادة من الجهد البشري والإنساني، بما يعود في صورته النهائية على الدفع بمستوى التعليم خطوات متتالية يتبعها أن يكون للتعليم نصيبٌ في تكوين أفراد يتمتعون بالمبادرة والتنافس المحمود في ميادين العمل والتعلم على اختلاف مساراتها ومستوياتها وأنواعها. ولعل أحد السُبُل الرئيسة والتي لا غنى عنها في هذا المسار هو الاهتمام بعملية تنمية الإنسان، أي إنسان وكل إنسان، فضلاً عن أن يحدث تحولٌ جذريٌ في مجال الإنفاق على التعليم باعتباره مجال رئيس ينعكس على جُل المجالات الأخرى، ومنها مجال البحث التربوي.

٣- إعادة النظر بصورة أساسية فيما يخص الأوضاع والمتغيرات السياسية وانعكاساتها على واقع البحث التربوي؛ إذ إن حيوية أي مجتمع بحثي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بتوافر مناخ سياسي، فضلاً عن الحرية الأكاديمية لمن يقومون بالبحث التربوي. ولعل أبرز مسارات التجديد في هذا الجانب الحيوي يكمن في ضرورة وعي القيادة والإدارة السياسية بأهمية توفير مناخ بحثي يتمتع بحرية تامة تنطلق في آفاق العلم دون أية قيود تحد من طاقات الباحث، وتحول دون إتمام عملية البحث التربوي بصورتها المنشودة، وبذلك تكون المعرفة التربوية منفتحة على غيرها، ولا تتأثر بأيديولوجيات وتوجهات تضعها في قوالب جامدة.

٤- توافر جملة من المعايير الحاكمة والضابطة لإدارة مؤسسات البحث التربوي، ويأتي في صدارتها: الاهتمام بالكفاءة العلمية والمعرفية، وإطلاق العنان للحريات الفكرية والسياسية للباحثين بما يوفر مناخًا إبداعيًا وابتكاريًا للبحث التربوي.

ب- آليات تجديد البحث التربوي فيما يتعلق بمدخلاته

تسير الآليات بحيث تتناول جملة النواحي البشرية والمالية والمادية للمدخلات، وذلك كما يلي:

١- الاهتمام بإعداد كوادر بشرية مؤهلة وذات خبرة بحثية مستمرة، وهذا يتطلب ضرورة إحداث حالة من الحراك داخل عملية البحث التربوي؛ بحيث تستقطب أعدادًا كبيرة من العاملين في هذا المجال، وتكون بيئة البحث التربوي بيئة جذبٍ، وهذا يستلزم ضرورة أن يتمتع الباحثون بميزات متنوعة على اختلاف درجاتها، بحيث يكون البحث التربوي هو الرافد الأول لإتاحة العناصر المفكرة والباحثة عن المعرفة المؤهلة لاحتلال وشغل وضعية متميزة على خارطة البحث التربوي العالمي.

٢- ضرورة النظر في طريقة اختيار من ينشغلون وينخرطون في البحث التربوي، بحيث يكون هناك انفتاحٌ على عقول من مجالات ونواح أكاديمية متنوعة، ولا يكون الاقتصار على باحثي الكليات التربوية، بما يسمح ببث دماء تجديد وبحث في المجال التربوي من خلفيات أكاديمية متنوعة.

٣- العمل على متابعة تطور المنخرطين بالبحث التربوي ومدى فاعليتهم وتحملهم لمسئولياتهم البحثية والقومية.

٤- ضرورة الإعداد التربوي والنفسي والسلوكي لمن يقوم بعملية البحث التربوي، بحيث تكون هناك خارطة إعداد شمولي وتكاملي، تتيح للباحث أثناء القيام بعملية البحث أن يقوم بعملية تطوير في المجالات التربوية والمهارية والسلوكية، ليكون جديرًا بهذه المهمة المنوطة به.

٥- الاهتمام بمستوى نظم المعلومات وإدخال التكنولوجيا ومصادر المعلومات الحديثة في برامج تكوين الباحثين وإعدادهم.

٦- أن يكون هناك متابعة مستمرة ومتواصلة للعطاء العلمي للأساتذة بعد حصولهم على درجة الأستاذية، وتحفيزهم على الإنتاج العلمي والفكري والتربوي عبر طرح آليات مساندة على ذلك، كوجود جوائز تقديرية، أو تكريم من المؤسسة الجامعية التي ينتمون لها، أو أن يتاح لهم فرصة نقل أفكارهم العلمية عبر القنوات الفضائية والإعلامية المختلفة.

٧- أن تحتل أخلاقيات البحث العلمي، فضلاً عن أخلاقيات المهنة وضعية واضحة فيمن يشغلون وينخرطون في الوظائف البحثية، لتسير العملية الأخلاقية جنبًا إلى جنب مع العملية البحثية، وأن يكون لمدى الالتزام الأخلاقي والمهني للباحث تقديرٌ واضحٌ وملموسٌ من الجهة والمؤسسة البحثية التي ينتمي إليها الباحث، مع ضرورة إحداث حالة من الحراك بضرورة وأهمية البعد الأخلاقي في الممارسات البحثية، مع التوجه إلى عقد مسابقات لاختيار الباحث المثالي والأستاذ الجامعي المثالي... وهكذا.

٨- أن يتم استحداث طرق وسُبُل معينة لتوفير التمويل الملائم للقيام بالبحوث المختلفة، وهنا يأتي دور القيادة السياسية بضرورة تخصيص موازنة مالية ملائمة للبحث التربوي، وتشجيع المستثمرين على ضرورة الإنفاق على البحث لما له من مردود إيجابي على المجتمع ونهوضه وبنيته.

٩- وجود خريطة تبين مسارات وأولويات ومجالات الإنفاق على البحث التربوي، بحيث يكون الإنفاق وفق منهجية علمية وخريطة مدروسة لا وفق الأهواء والقناعات الشخصية.

١٠- إتاحة الفرص لتزاوج التخصصات، وتنمية شبكات العلوم التربوية البينية، وتوفير التحرك المرن للباحثين، من خلال نظام عربي مدروس لتوصيف المجالات البحثية المتداخلة، لتكوين كفاءة بحثية متميزة ومطلوبة في مثل هذه التخصصات.

جـ- آليات تجديد البحث التربوي فيما يتعلق بعملياته

تبرز أهم آليات تجديد عمليات البحث التربوي فيما يتعلق بعملياته فيما يلي:

١- وضع دستور فكري يحدد مسار البحث العلمي ووجهته، بحيث لا يقتصر الأمر على عدة خواطر منفردة ومبعثرة، بل يجب أن يسبق أي مشروعات بحثية نوعًا من التفكير العميق في نتائجه وآثاره، بغض النظر عن القيمة المعرفية في حد ذاتها.

٢- وضع خرائط بحثية موحدة، تغطي كل مجالات البحث التربوي، بحيث يشارك في وضعها جُل المؤسسات والمراكز البحثية التربوية على المستوى العربي، ويستتبع هذا إصدار أدلة وكشافات بصفة مستمرة تبرز ما تم إنجازه من هذه الموضوعات البحثية.

٣- استحداث تقنيات من شأنها تجسير الفجوة بين القائمين على البحث التربوي والمستفيدين منه، من قطاعات المجتمع المختلفة، ولعل أبرز هذه السُبُل ما يسمى بـ"الوسيط المعرفي".

٤- وضع سلم للأولويات البحث التربوي وقضاياه الراهنة والمستقبلية، بحيث يتم الشروع في معالجتها المنهجية، على أن تتفق تلك الأولويات مع احتياجات صانع السياسة التعليمية ومتخذ القرار التربوي.

٥- تثوير البحث التربوي، من خلال التوجيه الفعلي نحو الاهتمام بالجماعية في تنفيذه، وتشاركية جُل القوى المتصلة بالبحث التربوي والمستفيدة منه؛ لينتقل البحث التربوي من زاوية البحث الفردي الضيقة إلى آفاق البحوث الجماعية التي ينعكس مردودها على الواقع التعليمي والتربوي ككل.

٦- إقرار تشريعات وقوانين حاكمة تسمح وتتيح قدرًا من الشفافية والمكاشفة والوضوح عند تداول الأرقام والبيانات والإحصاءات والمعلومات التربوية داخل المؤسسات السيادية والجهات التربوية والإدارية.

٧- إصدار نشرات إحصائية دورية؛ تهدف إلى توفير البيانات والإحصاءات الحديثة والمتجددة المتعلقة بالأنظمة التعليمية وقضاياها المختلفة، على أن تتولى جهة علمية وأكاديمية مستقلة مسئولية الإشراف على تلك النشرات ومراجعتها، مع العمل على إتاحتها مجانًا وإلكترونيًا.

٨- تكوين مؤسسة بحثية تعني بإقامة قاعدة بيانات حقيقية للبحوث التربوية، شاملة لرسائل الماجستير ورسائل الدكتوراه، وبحوث المؤتمرات، وبحوث الدوريات التربوية، بحيث تُلزم الباحث الذي يناقش الماجستير أو الدكتوراه بوضع نسخة

من رسالته بداخل هذه المؤسسة، وكذا الوضع بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس وما يقومون به من أبحاث ودراسات ومشروعات.

٩- تكوين فرق بحثية بالأقسام التربوية بكليات التربية، تنصب وظيفتها الرئيسة على عمل ببليوغرافية شاملة كاملة مستمرة لرسائل الماجستير والدكتوراه، ووضعها على المواقع الخاصة بكلياتهم على شبكة الإنترنت، وبذلك يتحقق الاطلاع على جديد المعرفة التربوية بصورة مستمرة ومنتظمة.

١٠- أن يكون استخدام الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات جزءًا رئيسًا من أداء كل عضو من أعضاء هيئة التدريس أمام طلابه، وخاصة فيما يتعلق بمهارات البحث التربوي.

١١- استحداث تسهيلات علمية فيما يتعلق بتصوير رسائل الماجستير والدكتوراه بكليات التربية، ومن ذلك العمل على إصدار (كروت) يمكن شراؤها، واستخدامها في تصوير ما يشاء الباحث، وبذلك تكون الفائدة للباحث وللمؤسسة معًا.

١٢- إعادة النظر في القواعد والإجراءات الخاصة بتحكيم الرسائل والبحوث التربوية، بحيث يكون المعيار الحاكم على جودتها مدى تمتعها بالدقة العلمية والمنهجية الرصينة، ومدى إسهامها في تجديد الرصيد المعرفي التربوي، والنهوض بالنظام التعليمي وحل مشكلاته بصرف النظر عن شبكة العلاقات الاجتماعية والشخصية للمنتمين لحقل البحث التربوي.

١٣- الاستفادة مما توفره خدمات شبكة الإنترنت للبحث التربوي من تسهيلات تسمح للباحثين بإمكانية إرسال بحوثهم لمحرري الدوريات العلمية وتحكيمها بما يوفر الوقت والجهد

د- آليات تجديد البحث التربوي فيما يتعلق مخرجاته

من أبرز ما يظهر في هذا المجال من آليات ما يلي:

١- التوجه نحو تقديم المعلومات المستخدمة في البحث التربوي بطريقة صحيحة، وذلك بأن يتم صياغة نتائج البحوث التربوية غالبًا بطريقة يفهمها مُتَّخذ القرار، خاصة وأن القائمين على العملية التعليمية قد يكونون غير متخصّصين في المجال التربوي.

٢- أن تنحى البحوث التربوية تجاه معالجة وبحث الجوانب الكيفية للنظام التعليمي، وألا تركز جل اهتماماتها وجهدها في فلك دراسة الجوانب الكمية؛ بما يثري العملية البحثية التربوية، ويسهم في تطوير النظم التعليمية بواقعية وفعالية.

٣- الاتجاه نحو تحسين أفكار وقناعات المسئولين عن النظم التعليمية نحو استخدام نتائج الأبحاث التربوية في اتخاذ القرارات، فقد يتاح لديهم قدرًا متوفرًا من المعلومات، ولكن اتجاهاتهم تكون سلبية نحو استخدام وتوظيف هذه المعلومات في اتخاذ القرار في القضية والموضوع المطروح.

٤- تحفيز الباحثين على نشر بحوثهم ودراساتهم بالدوريات العالمية التربوية؛ بحيث تسهم المؤسسات البحثة العربية بفعالية في الرصيد العلمي والمعرفي العالمي، لتتحول تلك المؤسسات من مؤسسات مستهلكة للمعرفة إلى مؤسسات منتجة وصانعة ورائدة في هذا المجال.

هـ- آليات تجديد البحث التربوي فيما يتعلق بتأثيره المجتمعي

يمكن بيان بعض هذه الآليات كما يلي:

١- القيام بالبحوث والغوص في الدراسات والاجتهادات التي تسهم في حل مشكلات النظم التعليمية العربية وبيان طرق تداركها، والعمل على تحسين وضعيتها الحالية بين دول العالم.

٢- تعظيم دور المؤسسات البحثية كمراكز للتعليم والتعلم والتدريب والتثقيف والتنوير والتثوير، مع تأكيد الهوية الوطنية والقيم الحضارية التربوية للمجتمع.

٣- البحث عن القواسم المشتركة في القضايا البحثية التربوية العربية؛ بحيث يتخطى عائد البحث الحدود القومية، ليصل إلى آفاق التأثير على المستوى الإقليمي العربي.

٤- انتقال البحوث التربوية العربية من المعالجات الأكاديمية البحتة، لتصبح جزءًا من نشاط مهني أوسع يتضمن أنشطة تعاونية تشاركية؛ تتمركز حول النهوض بأداء النظم التعليمية العربية كافة.

استنتاجات البحث

إن هناك فرقًا جوهريًا بين "البحث التربوي بهدف التسيير" و"البحث التربوي بهدف التطوير"، والذي يتمثل في موقفهما من الوقت ومضمونه ومداه. ففي الحالة الأولى يكون التركيز على الحاضر ومشكلاته، ويكون الاهتمام في البحث برتابة الوقت وما يتضمنه من عمل دارج. أما في الحالة الثانية فيكون التركيز على المستقبل مع الاهتمام بالحاضر الذي يتحرك نحوه، ويكون اهتمام البحث بإعادة تنظيم الوقت وإعادة استثماره، بمحتواه المادي والبشري، وصولاً إلى صيغ جديدة يتحقق بها التطور بالفعل في أقصر مدى زمني ممكن.

وفي ضوء ذلك، وما تم معالجته منهجيًا في المحاور السابقة، يمكن الوصول إلى جملة من الاستنتاجات ذات الدلالة فيما يخص بتجديد البحث التربوي في مصر في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، ولعل أبرزها ما يلي:

١- يُعدُّ التجديد فريضة في مجالات الحياة عامة، على أن ينتج عن هذا التجديد ارتقاء، يشمل كافة نواحي المجتمع، سواء كان ذلك مرتبطًا بالأشخاص أو الأفكار أو الممارسات.

٢- بات اقتصاد المعرفة، وما يرتبط به من مفاهيم وقيم، من الموضوعات المطروحة في الفضاء التربوي الفكري، كما أصبح البحث التربوي في متابعة دائمة؛ كي يتمكن من التعامل مع ما يطرحه مفهود اقتصاد المعرفة ومتطلباته من رؤى ومفاهيم واتجاهات متباينة.

٣- يواجه المجتمع المصري تحديًا عظيمًا يتمثل في ضعف قدرته على الوصول إلى مرحلة المجتمع المعرفي، الذي يتميز باستثمار المعرفة على نحو فعَّال، وذلك في مجالات النشاط المجتمعي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

٤- يُعدُّ البحث التربوي من ركائز المرور إلى عصر اقتصاد المعرفة، مما يستلزم تطوير العملية البحثية وتجديدها بوصفها دعامة مهمة لتقدم أي مجتمع وازدهاره، وذلك من خلال تنمية رأس المال البشري، وإعداد باحثين قادرين على اكتشاف المعرفة، ونقلها وإنتاجها.

٥- تمثل المعرفة التربوية ركنًا داعمًا لحركة التنمية المجتمعية، كما يُعدُّ البحث التربوي مرتكزًا رئيسًا لاقتصاد المعرفة، وبالتالي، فهو في سياق هذا الطرح، يمثل رافدًا مهمًا لنقل فكرة اقتصاد المعرفة من حيز التنظير والتأطير إلى حيز التطبيق والفعل.

٦- يعتمد إنتاج المعرفة التربوية، في المقام الأول، على قدرة المجتمع على إتاحة وتوفير آفاق الوصول إلى المعرفة والمعلومات التربوية دون وجود أية قيود، على اختلاف مساراتها، تحد من سُبُل الحصول عليها.

٧- ليس تجديد المعرفة التربوية أمرًا ارتجاليًا، بل إنه يقوم ويعتمد على عدة خطوات متدرجة، كل خطوة تمثل أساسًا لما قبلها، ومنطلقًا لما بعدها، وتتمثل هذه الخطوات في نقل المعرفة، وتوطينها، وإنتاجها وصناعتها وقدرتها على إحداث حراك تنافسي في مجال المعرفة التربوية.

٨- إن الركيزتين الرئيستين المؤثرتين في تطور الاقتصاد والنهوض بالمعرفة داخل المجتمع هما: فاعلية المعرفة وانعكاساتها الاقتصادية والمجتمعية، ورأس المال البشري، والذي يُعدُّ الأساس للتنمية البشرية، والذي تتسارع الدول حاضرًا لضمان جودة مخرجاتها.

٩- إن تطوير المجتمع المصري لكي يكون مجتمع معرفة يتطلب مجموعة شروط ومتطلبات يأتي في مقدمتها الانتقال إلى الاقتصاد المبني على المعرفة، وذلك

بتحقيق مستويات متمايزة من المعرفة، والكفاءة والمهارة في مجالات التكنولوجيا وعلاقتها بالبحث التربوي.

١٠- هناك علاقة متبادلة وتأثير وتأثر بين التراكم المعرفي والبحث التربوي؛ بحيث يمكن القول بإن أحدهما لا يستغنى عن الآخر، بل إن كلاهما يعتمد على بعضهما البعض في علاقة جدلية ديناميكية، بحيث يصعب الفصل بينها.

١١- بلغت الدول المتقدمة بالبحث التربوي شأنًا كبيرًا سواء من حيث: الإطار المؤسسي، أو المنهجية وأساليب البحث والعمل، أو المخرجات، أو التوظيف الفعّال لنتائج البحث، فضلاً عن السياق الاجتماعي الملائم له.

١٢- يُعدُّ تجديد البحث التربوي ضرورة ملحة في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، خاصة، وهو ينصب بدرجة رئيسة على الارتقاء بالمعرفة والوصول بها إلى آفاق أرحب وأخصب من الناحية العلمية والمنهجية.

١٣- ليس تجديد البحث التربوي في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة تجديدًا شكليًا؛ وإنما هو تجديد يرتبط بالارتقاء بفكرة البحث وجدواها وانعكاساتها.

١٤- لم يعد تجديد البحث التربوي ترفًا فكريًا أو انسياقًا مع متطلبات وتوجهات خارطة الفكر التربوي المعاصرة، بل يمكن القول بإنه أصبح فريضة وضرورة تربوية وعلمية وفكرية ومنهجية، خاصة في ظل التحولات والتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والفكرية التي تتزايد وتيرتها بطريقة غير مسبوقة عن ذي قبل.

١٥- يعاني البحث التربوي في مصر من أزمة، تستوجب إحداث تجديد شمولي في طبيعته، وموضوعاته، وأهدافه، ومن يخضعون له، ومن يقومون به، وكيفه، وكمه، ونوعها، واتجاهه، وما يحيط به من ظروف وملابسات، وما يكون فيه من وسائل وإمكانات، وما يخضع له من تسلسل وتتابع، وما يستخدمه من مدخلات وما ينتج عنه من مخرجات، وما يتسرب منه من خسائر، وما ينتج عنه من مكاسب، وما يسير فيه من طرق سليمة أو غير سليمة.

١٦- يتطلب الخروج من أزمة البحث التربوي الراهنة أن يعكف أهل الاختصاص التربوي والمعنيين بقضايا البحث التربوي على اختلاف مشاربهم وتوجهاتهم وتخصصاتهم على دراسة أسباب الأزمة الحالية بطريقة منهجية للخروج من تداعياتها السلبية، والانتقال إلى إمكانية وجدوى استخدام نتائج هذه الأبحاث التربوية في الارتقاء بالعملية التعليمية ذاتها وتطويرها.

١٧- يشير واقع البحث التربوي في مصر إلى وجود مجموعة من المشكلات، التي لم تخص جانب واحد فقط من جوانب منظومة البحث التربوي، بل طالت الجوانب كافة: بداية من إعداد الباحث التربوي، والموضوعات المتناولة، والتأصيل العلمي، والنتائج، والتحكيم، والنشر، والتمويل، ومؤسسات الإنتاج، وتأثيره في تطوير الأنظمة التعليمية، وارتباطه بالممارسة التربوية.

١٨- ترتكز المعالجة المنهجية لواقع البحث التربوي في مصر على ركائز رئيسة هي: **السياق المجتمعي المحيط به**؛ بما يتضمنه من أوضاع وأحوال اقتصادية واجتماعية وسياسية مؤثرة عليه، **ومدخلاته**؛ بما تشمله من باحثين، ومصادر للتمويل، وعملياته؛ بما تكتنفه من طبيعة لميدان البحث التربوي وقضاياه وإشكالياته ومصادره وترتيب أولوياته، **ومخرجاته**؛ بما تشمله من نتائج البحوث، وحجم المقالات المنشورة في الدوريات العالمية، **وتأثيره المجتمعي**؛ من حيث دوره في تطوير النظام التعليمي.

الهوامش

(1) – Bruce Mallory; Toward A unified View of Working, Living, and Learning in The Knowledge Economy, Distributed Organizations and Knowledge Workers, The Fielding Institute, 1999.

(٢) - إبراهيم جميل بدران، وعلي علي حبيش: نحو حضارة إسلامية أساسها الإيمان والعلم، قضايا إسلامية، ع (٨٦)، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بوزارة الأوقاف، القاهرة، يونية ٢٠٠٢م، ص ٤٥، ص ٤٨.

(٣) – صالح الخلايلة: أنموذج مقترح للإصلاح الإداري للنظام التربوي الأردني في ظل توجيه التعليم نحو اقتصاد المعرفة، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عَمان، ٢٠٠٧م، ص ٢١٣.

(٤) – محمد الأحمد الرشيد، وعبد الرؤوف العاني: البحث التربوي: أزمته – نواقصه – مقترحات تطويره، محاضرات الموسم الثقافي الأول، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الكويت، ١٩٨١م، ص ١٤.

(٥) – محمد عرين: "ما هو اقتصاد المعرفة؟" مجلة النادي العربي للمعلومات، ع (٢٨)، ٢٠٠٣م، ص ٦٧.

(٦) – نوزاد عبد الرحمن الهيتي، وحسيب عبد الله الشمري: "البحث العلمي والتطوير في العالم العربي: الواقع الراهن والتحديات"، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، م (٧)، ع (٢)، ٢٠١٧م، ص ٦٦.

(٧) – سالي محمد فريد: "التنمية في ظل اقتصاد المعرفة وإمكانيات بناء الاقتصاد المعرفي في مصر"، مجلة رماح للبحوث والدراسات، ع (٢١)، مارس ٢٠١٧، ص ١١٨.

(8) – Švarc, Jadranka & a Dabić, & Marina; Evolution of the Knowledge Economy: a Historical Perspective with an Application to the Case of Europe, J Knowl Econ, No. (8), 2017, P. 160.

(9) – Weber, Alan S.; The Role of Education in Knowledge Economies in Developing Countries, Procedia Social and Behavioral Sciences, No. (15), 2011, P. 2589.

(10) – Thomas Davenport & J. Beck;The Attention Economy,Harvard Business, School Press, Boston, 2001, p.20.

(11) – H., Derek, Chen, C. & Dahlman Carl J.; The Knowledge Economy, The KAM Methodology And World Bank Operations, The International Bank for Reconstruction and Development & The World Bank, Washington, D.C., 2006, P. 2.

(12) – Barkin Michael; Economics, Addison – Wesley, Reading, Massachusetts,2000, p.440.

(13) – Huggins, R., Izushi, H., Prokop, D., and Thompson, P. (2014). Regional competitiveness, economic growth and stages of development, Zbornik Radova Ekonomskog Fakulteta u Rijeci, Vol. (32), No. (2), 2014, P. 257.

(14) – Švarc, Jadranka & a Dabić, & Marina; Evolution of the Knowledge Economy: a Historical Perspective with an Application to the Case of Europe, Op. Cit., P. 160.

(١٥)– عبد الرحمن الهاشمي، وفائزة محمد العزاوي: المنهج والاقتصاد المعرفي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عَمان، ٢٠٠٤م، ص ٢٣.

(16) – David Begg; Economics, The Mc-Graw- Hill Company,London, 2003, p.39.

(17) – H., Derek, Chen, C. & Dahlman Carl J.; The Knowledge Economy, The KAM Methodology And World Bank Operations, Op. Cit., 2006, P. 4.

(١٨)– مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة الملك عبد العزيز: دور مجمعات التقنية في التحول نحو الاقتصاد المعرفي، ع (٢٧)، من منشورات مركز الدراسات الاسترتيجية، جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠١٠م، ص ص ٤- ٥.

(١٩)– المرجع السابق، ص (ز).

(٢٠)– المرجع السابق، ص (٥).

(٢١)– المرجع السابق، ص (٦).

(22) – Kearns, Peter; Education research in the knowledge society: Key trends in Europe and North America, The National Centre for Vocational Education Research, Australia, 2004, P. 11.

(٢٣)– محمد صبري الحوت: "حال المعرفة في المجتمع وتداعياته على المعرفة التربوية"، دراسات تربوية ونفسية (مجلة كلية التربية بالزقازيق)، ع (٧٣)، أكتوبر ٢٠١١م، ص ٤.

(٢٤)– عدنان نايفة: "العلوم والتكنولوجيا في العالم المعاصر"، من بحوث: ندوة العلوم والتكنولوجيا في الوطن العربي: الواقع والطموح، مؤسسة عبد الحميد شومان، المنعقدة في الفترة من ٢٠ إلى ٢١ أكتوبر ٢٠٠١م، ص ٩.

(25) – Kearns, Peter; Education research in the knowledge society: Key trends in Europe and North America, The National Centre for Vocational Education Research, Australia, 2004, P. 11.

(26) – Kearns, Peter; Education research in the knowledge society: Key trends in Europe and North America, The National Centre for Vocational Education Research, Australia, 2004, P. 11.

(27) – Rogers, Bev; Educational Research for Professional Practice: More Than Providing Evidence for Doing 'x Rather Than y' or Finding the 'Size of the Effect of A on B', The Australian Educational Researcher, , Vol. (30), Issue (2), August 2003, P. 70.

(٢٨) – محمد أحمد الغنام: "تجديد تجديد الإدارة: ضرورة استراتيجية لتطوير النظم التربوية في الدول العربية"، من بحوث: الندوة العلمية حول اختيار وتأهيل الكوادر القيادية في الإدارة التربوية بدول الخليج العربي، م (٣)، مكتب التربية العربي لدول الخليج ومكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، ١٩٨١م، ص ١٩٢.

(٢٩)– الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء: مصر في أرقام ٢٠١٩م، رئاسة مجلس الوزراء، القاهرة، ٢٠١٩م، ص ١٠٩.

(٣٠)– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣م: نحو إقامة مجتمع المعرفة، المكتب الإقليمي للدول العربية، نيويورك، ٢٠٠٣م، ص ١٤٣.

(٣١)– صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٧م، صندوق النقد العربي بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، أبو ظبي ٢٠١٧م، ص iii.

(٣٢)– مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية: تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠١١م، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١١م، ص ٤١.

(٣٣)– الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء: مصر في أرقام ٢٠١٩م، مرجع سابق، ص ص ١١٤-١١٥.

(٣٤)– البنك المركزي المصري: التحليل الشهري للتضخم، البنك المركزي المصري، القاهرة، ٢٠١٨م، ص ١.

(٣٥) – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣م: نحو إقامة مجتمع المعرفة، مرجع سابق، ص ص ١٤٣ – ١٣٦. (بتصرف)

(٣٦)– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التنمية البشرية ٢٠١٦م: تنمية للجميع، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٦م، ص ٢٦.

(٣٧) – اليونسكو: التقرير العالمي لرصد التعليم: التعليم من أجل الناس والكوكب: بناء مستقبل مستدام للجميع، اليونسكو، باريس، ٢٠١٦م، ص ٣٦٤.

(٣٨) – الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء: مصر في أرقام ٢٠١٩م، مرجع سابق، ص ١٦١.

(٣٩) – اليونسكو: التقرير العالمي لرصد التعليم: التعليم من أجل الناس والكوكب: بناء مستقبل مستدام للجميع، اليونسكو، باريس، ٢٠١٨م، ص ٣٦٤.

(٤٠)– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التنمية البشرية ٢٠١٦م: تنمية للجميع، مرجع سابق، ص ٢٩.

(٤١) – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣م: نحو إقامة مجتمع المعرفة، مرجع سابق، ص ص ١٤٥ – ١٤٨. (بتصرف)

(42) – World Bank, World Development Indicators 2017, Washington, 2017, Table 5.13.
At, http://wdi.worldbank.org/table/5.13.Accessed on 14th January 2019.

(٤٣)– محمد صبري الحوت: "حال المعرفة في المجتمع و تداعياته على المعرفة التربوية"، مرجع سابق، ص ص ٧ - ٩.

(٤٤) – المجالس القومية المتخصصة: تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، الدورة (٢٧)، المجالس القومية المتخصصة، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ١٥٩.

(45) – World Bank, World Development Indicators 2017,Op. Cit., Table 5.13.

(46) – World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2017–2018, World Economic Forum, Geneva, 2017.different pages.

(٤٧) – اليونسكو: "البحوث والإصلاح التربوي"، ترجمة السيد عيسي أيوب، مجلة التربية، مركز البحوث التربوية والمناهج بوزارة التربية بالكويت، س (٦)، ع (٨)، يوليو ١٩٩٦م، ص ١٠٦.

(48) – Daniel A.Morales-Gomez: Seeking New Paradigms to Plan Education for Development, the Role of Educational Research, IIEP, UNESCO, 1989, P 43.

(49) – Wild, Kate: Information Availability and its Impact on Educational Policy-Making, Planning and Decision Making: Implication for Educational Information Services, in MGinn, N. & Wld, K.; Confronting Future Challenges: Educational Information, Research and Decision-Making, UNESCO, Paris, 1995, P111.

(٥٠) – عبد الودود هزاع: "واقع البحث التربوي في الجمهورية اليمنية وآفاق تطويره"، مجلة جامعة صنعاء للعلوم التربوية والنفسية، م (٢)، ع (١)، يناير – يونيو ٢٠٠٥م، ص ٢٣.

(٥١) – إيرول ل. ميلر: "من البحوث إلى التنفيذ: سياسة اللغة في جاميكا"، ترجمة إبراهيم عصمت مطاوع، مستقبل التربية، ع (٣)، ١٩٨١م، ص ١٤٤.

(٥٢) – دومينيك جرو: "البحث التربوي في فرنسا"، ترجمة كامل حامد جاد، مجلة مستقبليات، م (٢٩)، ع (٣)، سبتمبر ١٩٩٩م، ص ٤٣٧.

(٥٣) – ضياء الدين زاهر: "البحث العلمي الاجتماعي العربي: دراسة تحليلية نقدية (٢)"، مجلة مستقبل التربية العربية، م (٢)، ع (٧٦)، إبريل/ يوليو ١٩٩٦م، ص ٢٧.

(٥٤) – فاروق شوقي البوهي: مناهج وتقنيات البحث العلمي في التربية وعلم النفس، (د.ن)، الإسكندرية، ١٩٩٨م، ص ص ٥٧- ٥٨.

(٥٥) – محمد عزت عبد الموجود: "الفجوة والجفوة بين البحث التربوي وصناعة السياسة التعليمية: الأسباب والتداعيات"، مجلة البحث التربوي، م (١)، ع (١)، يناير ٢٠٠٢م، ص ص ٢٣ – ٣٣.

(٥٦) – حلمي الوكيل: "البحث العلمي الجماعي وموقعه على خريطة البحوث في مصر"، مجلة دراسات تربوية، م (٧)، ج (٢٩)، ١٩٩٢م، ص ٢٤.

(٥٧) – محمد عزت عبد الموجود: "الفجوة والجفوة بين البحث التربوي وصناعة السياسة التعليمية: الأسباب والتداعيات"، مرجع سابق، ص ص ٤٠ – ٤١.

(٥٨) – أحمد يوسف سعد، وأحمد عطية أحمد: "اتجاهات المسار البحثي للمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في ربع قرن (١٩٧٢م- ١٩٩٦م): دراسة تحليلية"، ورقة مقدمة إلى مؤتمر رؤي مستقبلية للبحث التربوي، المركز القومي للبحوث التربوية بالاشتراك مع كلية التربية جامعة عين شمس، ج (١)، يونيو ٢٠٠٢م، ص ص ٣٦٥ – ٣٦٦.

(٥٩) عبد الله مبارك الشنفري: "أساليب الارتقاء بأجهزة التخطيط التربوي في سلطنة عمان"، مجلة التربية، س (٩)، ع (٢٠)، أغسطس ٢٠٠٦م، ص ٤٦.

(٦٠)– طلعت حسيني إسماعيل: "متطلبات تفعيل البحث التربوي في معالجة القضايا المجتمعية ذات الأولوية لمرحلة ما بعد ٢٥ يناير"، مجلة دراسات تربوية ونفسية، ع (٨١)، أكتوبر ٢٠١٣م، ص ١١٩.

(٦١)– أحمد المهدي عبد الحليم: "العلاقة بين البحث التربوي وقرارات التنفيذ"، المجلة العربية للبحوث التربوية، م (٤)، ع (١)، يناير ١٩٨٤م، ص ١٥.

(٦٢)– المجالس القومية المتخصصة: مشكلات البحث التربوي في مصر، تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، الدورة العاشرة، أكتوبر ١٩٨٢م، يوليو ١٩٨٣م، ص ١٠٩.

(٦٣)– عبد المجيد شيحة، وأحمد عاصم: "علاقة البحث التربوي بالسياسات والممارسات التعليمية"، مجلة كلية التربية بالمنوفية، س (٩)، ع (٣)، ١٩٩٣م، ص ٨.

(٦٤)– حامد عمار، ومحسن يوسف: إصلاح التعليم في مصر، منتدى الإصلاح العربى، مكتبة الإسكندرية، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص ٧٩.

(65) – World Bank, World Development Indicators 2017, Op. Cit., Table 5.13.

(66) – World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2008–2009, World Economic Forum, Geneva, 2009, P.5.

(٦٧)– فيصل حميد الملا عبدالله: "المشكلات التي تواجه البحث العلمي التربوي وتحول دون الاستفادة من نتائجه في تطوير التعليم والتدريب"، مجلة اتحاد الجامعات العربية، ع (٤٩)، ديسمبر ٢٠٠٧م، ص ٤٩٥.